LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

تعزيز دور المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في سياق الإنتقال إلى استخدام الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة حالة لبنان

مارك أيّوب وأحمد دياب

تشرين2 2024

تأسّس المركز اللبناني للدراسات LCPS عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

تمّ تنفيذ هذا العمل بتمويل من مركز أبحاث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء مركز أبحاث التنمية الدولية أو مجلس أمناء المركز.

حقوق النشر © 2024
المركز اللبناني للدراسات

تصميم دوللي هاروني.

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 55-215، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 01 93 79 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

دور المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في سياق الإنتقال إلى استخدام الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة حالة لبنان

مارك أيّوب
باحث ومستشار في مجال سياسات الطاقة، وطالب دكتوراه في جامعة غالواي في إيرلندا. وهو أيضًا زميلٌ مُشارِك في معهد عصام فارس التابع للجامعة الأميركية في بيروت، وزميلٌ سابق غير مُقيم مختصّ في شؤون الطاقة والمناخ في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط. يتمحور عمله حول التأثير في عملية صنع السياسات من خلال البحث القائم على الأدّلة، بتركيزٍ خاصّ على لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أحمد دياب
أخصّائي في مجال الطاقة والتنمية، وفي رصيده خبرة واسعة في برامج التنمية وقطاع الطاقة. لديهِ خلفية في مجال الهندسة ودراسات الطاقة، ويتابع دراسته حاليًا بهدف الحصول على شهادة في علم الإجتماع.

تمّ تأليف هذا التقرير بمشاركة الباحثة في المركز اللبناني للدراسات، **رشا عاقل.** كما يود المركز أن يعرب عن امتنانه العميق للمساهمات القيّمة التي قدمها **علي طه.**

ملحوظة: يستند هذا التقرير إلى البيانات التي جُمِعَت في الفترة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وتموز/ يوليو 2024، والتي تعكس واقع حال الشركات المتناهية الصِغَر والصغيرة والمتوسطة، ووجهات نظر أصحاب المصلحة في ذلك الوقت. المعلومات الواردة في هذا التقرير، وكذلك التوصيات المقترحة، لا تعكس بشكل كامل تأثير الدمار والنزوح المرتبطين بالنزاع الأخير.

الخلفية

يقدّم هذا التقرير تحليلًا للبيانات النوعية والكميّة أُجرِيَ ضمن سياق دراسة الحالة الخاصة بلبنان في إطار المشروع البحثي تحت عنوان *'دور المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الإقتصادي المستدام والشامل والعادل في سياق الإنتقال إلى الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا'*.

قام المركز الدولي للأبحاث التنموية بتمويل هذا المشروع الذي يرمي إلى تعزيز فهمنا لعملية الإنتقال إلى طاقةٍ بديلة في ستة بلدان ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي مصر والأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس، عبر اعتماد منهجية تساهم في وضع سياسات استراتيجية قائمة على الأدّلة وتعزيزها من أجل مواجهة التحدّيات المتعلقة بالطاقة في المنطقة. وينطلق هذا البحث من السؤال الرئيسي التالي: 'ما هي السُبُل التي تكفل أن تكون عملية الإنتقال إلى طاقة بديلة في هذه البلدان عادلة ومستدامة بشكلٍ أكبر؟'.

إنطلاقًا من نطاق البحث الواسع الذي يحدده هذا السؤال، يوجّه المشروع تركيزه نحو مجموعة محدّدة من الوحدات الإقتصادية التي تشمل المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة. وتُعتبَر هذه المؤسسات أساسيةً للإقتصاد المحلي في كلٍّ من دراسات الحالات الست. بالتالي، لا يمكننا فهم عملية الإنتقال إلى طاقة بديلة في هذه البلدان الست إلّا عبر هذا الإطار الذي نراقب من خلاله التفاعل القائم بين المؤسسات آنفة الذكر ومشهد الطاقة المتطوّر. بمعنى آخر، يتضمن السؤال المركزي الذي تطرحه هذه الدراسة مجالات بحثية متعددة تهدف إلى كشف أثر الإختلال الإيكولوجي الناجم عن التغيّر المناخي على هذه المؤسسات، سواء بالمعنى الحرفي أو في مجالات الطاقة، والسياسات العامة، والتنمية الإقتصادية.

ولا يقتصر هدف هذا المشروع على تكوين المعرفة حصرًا، بل يسعى للمساهمة في صوغ السياسات العامة وتحفيز الحكومات على اتخاذ إجراءاتٍ قادرة على تعزيز عملية الإنتقال إلى طاقةٍ بديلة، من الناحيتين الاقتصادية والبيئية أيضًا. لهذا السبب، سيتناول البحث هياكل الحوافز المحتملة التي يمكن تطويرها لتمكين المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل قدرتها على المبادرة واتخاذ إجراءات بنّاءة، فيما تنتقل الدول إلى مصادر طاقة أكثر استدامة.

بالنسبة 'للإستدامة'، يتطرّق هذا البحث إلى قطاع الطاقة واستراتيجيته، وفي إطارهما، يركّز على الاستجابة لتغيّر المناخ من خلال السياسات في كلّ من دراسات الحالات الست. أمّا بالنسبة 'للمساواة'، ينصبّ تركيز الدراسة نحو الفئتين الديموغرافيّتين الأكثر تأثرًا بالحرمان المنهجي والهيكلي، أي النساء والشباب. بمعنى أوضح، تهدف البيانات الأوّلية التي جُمعت في خلال هذا المشروع إلى قياس الفجوات بين الجنسين والفئات العمرية

في المجتمعات المذكورة، وتحديدًا في ما يتعلق بفرص العمل، والتقدُّم المهني، والوصول إلى فرص التمويل، والإندماج الإجتماعي والإقتصادي بمعناه الأوسع، وذلك في سياق الإنتقال إلى طاقةٍ بديلة.

تَشهدُ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا آثار التغيّر المناخي، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة قرابة 1.5 درجة مئوية في العقود الثلاثة المنصرمة، أي حوال ضعف المتوسط العالمي في السنوات الماضية (0.70 درجة مئوية). وازدادت المخاطر المناخية بشكلٍ ملحوظ في الشرق الأوسط، مثل الفيضانات المفاجئة ودرجات الحرارة القصوى. وتعاني هذه المنطقة أيضًا من ندرة المياه بشكلٍ كبير، إذ تتضمن 18 دولةً فقيرة بالمياه. ويزداد الإعتماد على عمليات كثيفة الإستهلاك للطاقة من أجل تأمين إمدادات المياه للمناطق الحضرية المتنامية، سواء عبر استخدام السدود، أو مضخات المياه، أو تقنيات تحلية المياه. فضلًا عن ذلك، يؤدّي النموّ السكاني إلى زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة، وبشكلٍ خاص في الاقتصادات النامية حيث يشكل 'النقص الناتج عن زيادة الطلب'[1] التحدي الأكبر في مجال الطاقة.

في المقابل، يفرض الواقع المناخي غير المستقر تحدياتٍ أكبر في ما يتعلق بالقدرة على الوصول إلى الطاقة، ولا سيّما في البلدان المُستورِدة للطاقة في المنطقة. بالتالي، أصبح الإنتقال إلى الطاقة النظيفة في منطقة الشرق وشمال أفريقيا ضرورةً حيوية. في الجانب الإيجابي، تتمتع المنطقة بمزايا نسبية نظرًا إلى توافر ثروات طبيعية مثل الإشعاع الشمسي الغزير وقوّة الرياح طوال العام. إضافةً إلى ذلك، تُعَدُ الطاقة المتجددة الخيار الأقل كلفةً في الوقت الحالي وتستمر كلفتها في الإنخفاض. وتكمن أهمية هذا الإنتقال ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحاجة إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في المنطقة بأسعارٍ معقولة، وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير فُرص عملٍ جديدة مع الالتزام بسياسات التخفيف من آثار التغيّر المناخي والتكيّف معها، وتطوير القدرة على الصمود والمرونة في مواجهة تغيّر المناخ.

في لبنان، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة منذ فترة ما بعد الحرب (أي اعتبارًا من عام 1990) من إعادة بناء البنية التحتية الخاصة بإنتاج الطاقة في البلد أو تنشيط القطاع المحلي للطاقة، ناهيك عن وضع استراتيجية مستدامة للطاقة. وجاءت الأزمة الإقتصادية المستمرة لتزيد من تفاقم الضغوط على القطاع، وأدَّت إلى انهيار شبه كامل لمؤسسة كهرباء لبنان. بالتالي، تسبب ذلك بانقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر، وإمدادات غير موثوقة بها، وعدم المساواة في الوصول إلى الطاقة، وألحق كل ذلك خسائر كبيرة في الأُسَر المعيشية والشركات المحلية.

كما تقف البلاد عند نقطة حرجة للغاية عندما يمرّ لبنان أيضًا في مرحلة حاسمة في ما يتعلق بمدى استعداده وقدرته على مواجهة آثار التغيّر

1 تشير عبارة 'النقص الناتج عن زيادة الطلب' إلى مفهوم يوضح الآثار الاقتصادية الناجمة عن اقتران التوفر المحدود للموارد/السلع الأساسية بزيادة الطلب بشكل مستمر، مدفوعًا بالنمو السكاني أو ارتفاع الدخل/القدرة الشرائية، أو أحداث محددة أخرى. عندما ينطبق هذا المفهوم على الطاقة، وعلى خلاف السلع الأساسية الأخرى، فإنه يكشف مشكلة معقدة للغاية ويعرّض البلدان لتداعيات عدم التوازن بين العرض والطلب.

المناخي والتخفيف منها.[2] وفي هذه السياقات الإقليمية المتشابكة على المستويين المحلي والإقليمي، تؤدّي المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة دورًا اقتصاديًا مهمًا. فتمثّل هذه المؤسسات نسبةً تتراوح بين 80 و90% من الشركات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحوالى 95% من الشركات في اقتصاد لبنان. بالتالي، من الضروري فهم التحدّيات التي تواجهها هذه الشركات والفرص المتوافرة لها، وإمكاناتها في خلق فرص العمل، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التغيّر المناخي، وتمكين المرأة والشباب. وبالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة القائمة في لبنان، يستدعي الإنتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة تأمين الوصول إلى إمدادات كهرباء موثوقة بأسعار معقولة لا تتأثر بتقلبات السوق.

المقدّمة

يُوجَّه التركيز في دراسة حالة لبنان نحو كيفية تأقلم المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة مع رفع الدعم التدريجي عن الطاقة والتخفيف من الاعتماد الكبير في البلد على الوقود الأحفوري في ظل الانتشار السريع لأنظمة الطاقة المتجددة، وبشكلٍ خاص أنظمة الطاقة الشمسية (الضوئية). وستتناول الدراسة أُطُر السياسات والأنظمة الحالية القادرة على دفع هذا الانتقال اللامركزي، فضلًا عن دراسة أسس الحكم على المستويين المركزي والمحلّي. ولكن، لن يقتصر تركيز هذه الدراسة على المؤسسات العاملة ضمن قطاع الطاقة فقط، بل ستشمل بعض القطاعات التي شهدت ازدهارًا في السنوات الأخيرة على الرغم من الأزمة، ولا سيّما قطاع الأغذية الزراعية أيضًا.

يعتمد هذا البحث على نهجٍ متعدد التخصّصات يأخذُ في الحِسبان عدّة عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى كجزء من العمل الكمّي (بما في ذلك الدخل والمستوى التعليمي)، فيما يحاول النظر في مدى انخراط المرأة والشباب في عمليات الإنتقال الحالية.

تاريخيًا، لم يتوافر تعريف رسميّ وموحدّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان. وقامت مؤسسات القطاعين العام والخاص بإنشاء تعريفات تُناسِب احتياجاتها. على سبيل المثال، يَعتبِر مصرف لبنان، وهو المصرف المركزي في لبنان، أن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي لا تتجاوز أعمالها السنوية مبلغ 15 مليار ليرة لبنانية، بينما ترى شركة 'كفالات'[3] أن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي لا تضم أكثر من 40 موظفًا.[4]

عمومًا، تُصنَّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءً على معايير محددة تتعلق بعدد الموظفين وحجم الأعمال السنوية. ويشمل هذا التصنيف المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، مع حدود قصوى

2 البنك الدولي (2024). تقرير المناخ والتنمية الخاص بلبنان. مستودع المعرفة المفتوح (worldbank.org).

3 'كفالات' هي شركة مالية لبنانية تُعنى بالقضايا العامة وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من المصارف التجارية. وتحظى القروض التي تكفلها 'كفالات' بدعمٍ على أسعار الفائده.

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015). 'الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة'. https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanons-sme-strategy

واضحة لكلٍّ منها. فالمؤسسات المتناهية الصِّغَر هي تلك التي لا تتخطى أعمالها السنوية[5] مبلغ 500 مليون ليرة لبنانية وتضم أقل من 10 موظفين. أما المؤسسات الصغيرة فلا تتخطى أعمالها السنوية مبلغ 5 مليارات ليرة لبنانية وتضم أقل من 50 موظفًا. ولا تتخطى الأعمال السنوية للمؤسسات المتوسطة مبلغ 25 مليار ليرة لبنانية وتضم أقل من 100 موظف.[6] وينبغي أن تستوفي المؤسسة الحدود القصوى الخاصة بالإيرادات والموظفين لتُصنَّف بالطريقة المناسبة. وفي حال تخطت إحداهما، تنتقل إلى الفئة التالية.

تؤدّي المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة دورًا رئيسيًا في الاقتصاد اللبناني، وتمثّل حوالى 95% من جميع المؤسسات في البلد بناءً على هذه المعايير المحددة.[7] ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود تعريفٍ رسميٍّ لهذه المؤسسات، اتّبعت الجهات المعنيّة هذه الفئات والحدود القصوى آنفة الذكر بشكل غير رسمي، بما في ذلك الوزارات. فضلًا عن ذلك، لا تتوافر البيانات الدقيقة الخاصة بالمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة العاملة في البلد وتوزُّعها القطاعي وتطورها، بل تنتشر هذه المعلومات بين الوزارات المعنيّة وجمعيات الصناعيين، والغرف التجارية في المناطق، وغيرها.

ويُعتبَر الإطار القانوني للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة ضروريًا لتقديم الدعم والتوجيه اللازمَيْن لنمو هذا القطاع وتطويره. وتمّ الإعلان عن وضع مشروع قانون يتناول هذه المؤسسات وعملياتها، ولكنه لا يزال يتطلب موافقة الحكومة عليه.[8] ويشير النهج القطاعي الخاص بهذه المؤسسات في لبنان إلى وجود قوانين وأنظمة محددة تُناسِب احتياجاتها الفريدة والتحدّيات التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولا تقتصر هذه القوانين على تحديد معايير تصنيف هذه المؤسسات بناءً على حجمها وحجم أعمالها فقط، بل تندرج فيها المبادرات والبرامج المتنوعة التي تَهدُفُ إلى دعم وتعزيز نموّ المؤسسات في مختلف قطاعات الإقتصاد أيضًا.

ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تُسجَّل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة، وهي عملية تشمَل تقديم الوثائق اللازمة، بما في ذلك الأوراق الثبوتية، وخطط الأعمال، والبيانات المالية. وتُعتبَر عملية فرض الضرائب جانبًا ضروريًا آخر بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان، وذلك لأنها تخضع لضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة (V.A.T)، وغيرها من الضرائب الأخرى المعمول بها بناءً على أنشطتها التجارية.[9] ويجب فهم قوانين الضرائب والإمتثال لها لتفادي العقوبات والمشاكل القانونية.

وتُنظِّم قوانين العمل اللبنانية العلاقة بين أصحاب العمل والموظّفين في المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، وتشمل جوانب متعددة، بما في ذلك ساعات العمل، والأجور، واستحقاقات العمل، وحقوق

5 وفقًا لسعر الصرف قبل الأزمة، أي قبل انخفاض قيمة العملة، بقيمة 1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد.

6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015). 'الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة'. https://www.undp.org/lebanon/publications/leban-ons-sme-strategy

7 المصدر نفسه.

8 مقابلة مع وزارة الاقتصاد والتجارة (وزارة الاقتصاد والتجارة، 2024).

9 سيزار أنطوان كامل، جان أنطونيوس كاسبارد وفلور كلارا خليل، 'نظام المعلومات للمؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة المُصدِّرة' (2023) 11 صحيفة القانون والتنمية المستدامة. https://ojs.journalsdg.org/jlss/article/view/1212

الموظفين. ومن الضروري أن تمتثل هذه المؤسسات للأنظمة الخاصة بالعمل من أجل ضمان بيئة عمل عادلة وقانونية. ويجب أيضًا حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهذه المؤسسات في لبنان للحفاظ على ابتكاراتها، وعلاماتها التجارية، وحقوقها الخاصة بالتأليف والنشر. وقد يساهم تسجيل براءات الاختراع أو العلامات التجارية في تفادي أي انتهاك وحماية أصول هذه المؤسسات.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان بإبرام عقود تجارية مع المورِّدين والعملاء والشركاء. لذلك، من الضروري فهم القوانين الخاصة بالعقود والتأكد من امتثال الاتفاقات للقوانين المرعيّة الإجراء من أجل تجنب النزاعات والتحدّيات القانونية. ويجب على المؤسسات التي تنخرط في أنشطة التصدير أن تلتزم بالأنظمة الخاصة بالتصدير. بالتالي، فإنَّ فهم القوانين التجارية والإجراءات الجمركية ومستندات التصدير هو أمر أساسي للدخول إلى الأسواق الدولية بنجاح. ويدل ذلك على الدور المتعدد الأوجه الذي تؤدّيه هذه المؤسسات.

من ناحية أخرى، يُعَدُّ الوصول إلى التمويل ضروريًا لنمو المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة وتحقيق استدامتها. لذلك، فإنَّ فهم الأنظمة المصرفية وخيارات التمويل وممارسات الإدارة المالية قد يساعد المؤسسات في الحصول على التمويل وإدارة أموالها بشكلٍ فعّال. وعلى الرغم من عدم وجود إطار قانوني محدد ومخصص حصرًا لهذه المؤسسات في لبنان، ينبغي عليها الالتزام بالقوانين والأنظمة المرعيّة التي تُنظِّم العمليات التجارية. ومن الضروري الحصول على المشورة القانونية، والاطّلاع على التغييرات التنظيمية، والإمتثال للقوانين السارية لتمارس هذه المؤسسات عملها بشكل قانوني ومستدام ضمن بيئة الأعمال اللبنانية.

قبل أزمة عام 2019، كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القوة الدافعة للإقتصاد اللبناني. فأدّت دور المحرك الرئيسي لناحية خلق فرص العمل، وتنويع الإقتصاد، وتعزيز التماسك الإجتماعي. شكّلت هذه المؤسسات أكثر من 90% من الشركات في لبنان وساهمت بنحو 50% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.[10] وأدّى ذلك إلى تقديم فرص عمل لمئات الآلاف من الأفراد، إضافةً إلى تكوين شبكة أمان حيوية للوقاية من البطالة، ولاسيّما في صفوف النساء والشبّان التي ترتفع فيها معدلات البطالة. وجديرٌ بالذكر أنَّ المؤسسات المتناهية الصِّغَر شكلت الغالبية الساحقة (بنسبة 73%)، تلتها المؤسسات الصغيرة (بنسبة 20%)، ثم المؤسسات الكبيرة والمتوسطة (بنسبة 3.5%).[11]

ولا تُحتسَب مساهمتها الاقتصادية وفقًا للأرقام فحسب، إذ تعمل المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في مجموعة واسعة من القطاعات. تتركّز غالبية الإيرادات التي تحققها هذه المؤسسات في

10
فران. ع، فواز م.، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد اللبناني. صحيفة الاقتصاد والعلوم الإدارية. 2018.
https://www.researchgate.net/publication/327918417_Role_of_SMEs_in_Lebanese_Economy

11
متّى، ج. 'المؤسسات المتناهية الصغر/الصغيرة والمتوسطة في لبنان. الحالة والاستراتيجية والنتائج' (2018). وزارة الاقتصاد والتجارة.
https://www.economy.gov.lb/media/11222/smes-in-lebanon-180412-19-website.pdf

تجارة الجملة وتجارة التجزئة والإصلاحات (بنسبة 57%)، تليها العقارات والإيجارات والأنشطة التجارية (بنسبة 14%)، ثمّ التصنيع (بنسبة 11%)، والبناء (بنسبة 5%)، والنقل والتخزين والاتصالات (بنسبة 4%)، والفنادق والمطاعم (بنسبة 4%)، والوساطة المالية (بنسبة 2%)، والقطاعات الأخرى (بنسبة 3%).[12] ساهمَ هذا التنوع في تعزيز الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة، ليصبح أكثر مرونةً في مواجهة الصدمات الخارجية.

12 المصدر نفسه.

I لمحة عامة عن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان

فرضت الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام 2019 تحدّيات غير مسبوقة على المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، وشكّلت تهديدًا لاستمراريتها واستدامتها. تُحلّل هذه المراجعة دورَ هذه المؤسسات في لبنان قبل الأزمة وبعدها عبر النظر إلى الإطار القانوني الذي يُنظّم هذا القطاع، والتحديات التي تُواجِهُهَا هذه المؤسسات، وأثر الأزمة الاقتصادية على أعمالها. ونسعى، من خلال البحث في التطوُّر الذي شهدته هذه المؤسسات في لبنان والتحدّيات الراهنة التي تواجهها، إلى تسليط الضوء على أهمية تقديم الدّعم لهذا القطاع الحيوي وتعزيزه في الإقتصاد اللبناني.

شبكة التحدّيات المعقدة التي مهدّت للأزمة

واجهت المؤسسات اللبنانية المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة شبكةً من التحدّيات المعقدّة التي عرقلت نموّها وازدهارها، فباتَ من الصعب عليها أن تنجح في ظل بيئة السوق التنافسية. وأدّى التباطؤ الإقتصادي الأوسع نطاقًا بين العامَيْن 2011 و2015 إلى خسائر في الناتج المحلّي الإجمالي بقيمة تُناهِز 18.5 مليار دولار، فتراجعَ الطلب من المستهلكين، ناهيك عن تقليص إمكانية الوصول إلى الائتمان واضطرار العديد من الشركات إلى الإغلاق.[13] وتُساهم الأنظمة والإجراءات الإدارية المعقدّة في تزايد التحدّيات، حيث تُستنزَف الموارد وتسود حالة عدم اليقين، وبشكل خاص لرائدات الأعمال اللواتي يُواجهْنَ ممارسات تمييزية وعدم القدرة على الوصول إلى فرص لبناء العلاقات والحصول على الإرشاد والتوجيه. وتجدر الإشارة إلى أن غياب الإصلاحات الأساسية للقطاعات ووجود عوائق في الهياكل الأساسية قد زادَ من تفاقم صعوبة ممارسة الأعمال خلال هذه السنوات.

يتمثّل أحد أبرز التحديات التي تواجهها الشركات في لبنان بالفجوة الواسعة في المهارات، إذ تعتقد 41% من الشركات أن المستوى التعليمي لموظفيها لا يتناسب مع أدوارهم الوظيفية الحالية.[14] ويؤدي هذا التباين إلى صعوبةٍ في العثور على مهنيين من أصحاب الاختصاص ومن ذَوّي المهارات، مثل المحاسبين والمستشارين الماليين، الأمر الذي يُعَدُّ ضروريًا لتقديم المشورة المالية الاستراتيجية والحصول على التمويل من المؤسسات المالية التي

13 مشّى، ج. المؤسسات المتناهية الصغر/الصغيرة والمتوسطة في لبنان. الحالة والاستراتيجية والنتائج (2018). وزارة الاقتصاد والتجارة. https://www.economy.gov.lb/media/11222/smes-in-lebanon-180412-19-website.pdf

14 مشّى، ج. المؤسسات المتناهية الصغر/الصغيرة والمتوسطة في لبنان. الحالة والاستراتيجية والنتائج (2018). وزارة الاقتصاد والتجارة. https://www.economy.gov.lb/media/11222/smes-in-lebanon-180412-19-website.pdf

تتطلب خبرة مُعتمَدة. وفي بعض المناطق مثل بيروت وجبل لبنان، تعاني الشركات من عدم كفاية خدمات الدعم، ما يعيق الأبحاث التي ترمي إلى وضع خطط الأعمال واستراتيجيات التسويق. ويؤدّي غياب الموارد الأساسية، مثل برامج التدريب وبرامج الإرشاد والتوجيه، إلى فرض تعقيدات إضافية لناحية اتخاذ القرارات وجمع معلومات السوق، مما يَحولُ دون نموّ المؤسسات وقدرتها على المنافسة.[15]

وتتفاقم المشكلة نتيجة محدودية إمكانية الوصول إلى الأسواق، فتزداد حالة عدم اليقين حيال معايير الأسواق الدولية. ويعيق عجز البنية التحتية، وبشكل خاص في المناطق الريفية، الكفاءة التشغيلية، ويعرقل توسُّع الأسواق، ويحدّ من القدرة على اعتماد التقنيات الرقمية. وتزيد الأطر التنظيمية المعقدّة من العبء المُلقى على عاتق المؤسسات المتناهية الصِغرَ والصغيرة والمتوسطة، ويتسبب ذلك بتأخيرات، وتكاليف إضافية، وشواغل قانونية تحدّ من النمو.

وتتطلب الضغوط البيئية، بما في ذلك التغيّر المناخي والتوسّع العمراني، اعتماد حلول مُثلى لإدارة الموارد. ولكن، تستمر التحدّيات المتعلقة باعتماد التقنيات النظيفة وجذب الإستثمارات، وتتفاقم نتيجة الصعوبة في تأمين القروض والائتمان، فتضطرّ الشركات إلى اللجوء إلى مصادر تمويل غير مستدامة. ولقد قدمت شركة 'كفالات'، وهي شركة خدمات مالية لبنانية، الدّعم لتحفيز نمو هذه المؤسسات من خلال توفير كفالات القروض بقيمة إجمالية بلغت 515 مليون دولار أميركي حتى نهاية عام 2019، مع تخصيص نسبة 37% منها لقطاع الأغذية الزراعية.[16]

احتلَّ لبنان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي أجراه البنك الدولي عام 2020 المرتبة 143 من بين 190 من اقتصادات العالم، أي بدرجة 54.3 من أصل 100.[17] وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي جُمعت من أجل إعداد التقرير تستند إلى مؤشرات ما قبل الأزمة. يَعتمِد التصنيف على 10 مؤشرات لقياس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في البلد عمومًا، وهي: (1) بدء النشاط التجاري، (2) تقديم تراخيص البناء، (3) توصيل الكهرباء، (4) تسجيل الملكية، (5) الحصول على الائتمان، (6) حماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، (7) دفع الضرائب، (8) التجارة عبر الحدود، (9) إنفاذ العقود، و(10) تسوية حالات الإعسار.

طرأت تغيُّرات كثيرة اجتماعية واقتصادية وبنيوية وسياسية نتيجة الأزمات المستجدة مؤخرًا (والتي سيتم وصفها بالتفصيل في الأقسام التالية)، وأدّت هذه التطورات إلى تغيير معظم المؤشرات، إن لم يكن جميعها. وبشكلٍ خاص، من المتوقع أن تشهد المؤشّرات المتعلقة بتوصيل الكهرباء والحصول على الائتمان ودفع الضرائب تغيُّرات كبيرة. ومع ذلك، كشفت المؤشّرات (ودرجة التصنيف الإجمالية التي سجّلها البلد) أن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة كانت تواجه في الأساس تحدياتٍ كبيرة في بيئة الأعمال بسبب الاعتبارات الهيكلية في الاقتصاد الكلّي التي ترتبط

15 'لمحة عامة عن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيروت وجبل لبنان: تقرير 'Building Markets' للجنة الإنقاذ الدولية (IRC)' (2016). https://www.rescue.org/sites/default/files/document/656/ircandbuildingmarketssmemarketoverviewlebanonrelease.pdf

16 داود، بربارا. (2019) تمويل قطاع الأغذية الزراعية في لبنان: تحليل للقطاع قبل وبعد تشرين الأول/أكتوبر 2019. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00XDCT.pdf

17 مجموعة البنك الدولي. ملف لبنان الاقتصادي. قياس اللوائح التنظيمية في 190 اقتصادًا. (2020) https://documents1.worldbank.org/curated/en/449901575011500225/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies-Economy-Profile-of-Lebanon.pdf

بالنموذج الاقتصادي الراسخ، الذي نشأ عقب الحرب الأهلية والقائم على الزبائنية والريعية. وشكّلت هذه العوامل والعراقيل الهيكلية عائقًا أمام هذه المؤسسات، ولم تسمح لها بالإزدهار خلال فترة إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية.

فترة ما بعد الأزمة: جائحة كوفيد-19، والأزمة الاقتصادية، والنزاعات الإقليمية، والأثر المترتب على المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة

تُعتبَر حالة لبنان فريدة من نوعها في ما يتعلق بتفاعل المؤسسات والشركات مع الأزمات. منذ فترة الحرب الأهلية (1976-1990) وحتى يومنا هذا، يمكن وصف السيناريو المعتاد للأعمال بالعبارة التالية: 'ذهنية العمل تحت وطأة الأزمات المستمرة'.[18] بمعنى آخر، وعلى عكس معظم المَراجِع حول عمل الشركات في ظل أزمة واحدة يجب تجاوزها، تعمل المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان وسط أزمات متواصلة ومتداخلة، من دون أي توقّع بالوصول إلى بيئة تمكينية قادرة على تقديم الدعم وخالية من المشاكل الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية الحرجة.

بين عامَيْ 2019 و2023، أُضيفت ثلاثة عناصر رئيسية محلّية وإقليمية إلى الأزمات المتواصلة التي تُعيق القدرة على ممارسة الأعمال في لبنان. في مقدمتها، جاءت الأزمة الإقتصادية التي حملت الأثّر الأكبرْ، تلتها جائحة كوفيد-19، وأخيرًا النزاع بين روسيا وأوكرانيا وتداعياته على أسعار المواد الغذائية.

وفقًا لضاهر (2022)،[19] تُعزى جذور الأزمات الإقتصادية في لبنان بشكلٍ أساسي إلى الإقتصاد السياسي في البلد وكيفية تطوره عقب انتهاء الحرب الأهلية عام 1990. في خلال تلك الفترة، انصبَّ الإهتمام نحو نموّ القطاع الخاص وإدماجه في الاقتصاد العالمي، مع التركيز على قطاعات المصارف والعقارات والخدمات كمجالات التنمية الأساسية. وتفاقمَ هذا النموذج نتيجة السياسات النيوليبرالية (التي يشار إليها أحيانًا بالنيوليبرالية الطائفية)،[20] التي أبرزت عدم المساواة الإجتماعية والتبايُنات بين المناطق. وأعطت هذه السياسات الأولوية للنُخَب الإقتصادية والسياسية في المجتمعات الطائفية عبر اعتماد برامج الخصخصة المتنوعة وتوزيع العقود الحكومية على أساس منطق الزبائنية. وترتبط هذه السياسات ارتباطًا مباشرًا بالإفراط في تمويل الإقتصاد السياسي في الدولة وتهميش قطاعات مهمة مثل الصناعة والزراعة.[21]

وتسببت التكلفة الباهظة لإعادة إعمار البنية التحتية في البلد بعد الحرب المدمرة التي دامت 15 عامًا باتساع عجز الموازنة العامة، الذي تمّ تمويله عبر زيادة الدّين العام. وبدأ الإنهيار الاقتصادي في تشرين الأول/أكتوبر 2019 عندما توقفت تدفقات رأس المال بشكل سريع وحادّ، ممّا كشفَ الطبيعة غير المستدامة للسياسات النقدية والمالية وسياسة الاقتصاد الكلّي. وتحمّلت الحكومة اللبنانية والمصرف المركزي في لبنان (مصرف لبنان)[22] إلى حدٍ كبير

18 معلوف وآخرون (2023)، 'استراتيجيات صمود الأعمال في ظل الأزمات المتعددة: تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة من بيروت'، لبنان. نسخة مسبقة للعدد الخاص من 'Business Horizons'.

19 ضاهر، جوزيف. (2022). 'لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة'. معهد الجامعة الأوروبية (EUI). https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/73856/QM-01-22-031-AR-N.pdf

20 ريما ماجد. https://www.tni.org/en/article/lebanon-and-iraq-in-2019

21 ضاهر، جوزيف. (2022). لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. معهد الجامعة الأوروبية (EUI).

22 هوسمان وآخرون (2023). نحو تعافٍ مستدام للاقتصاد اللبناني. مركز التنمية الدولية في جامعة هارفرد.

عبء الديون المرتفعة، التي بلغت 154% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 و171% عام 2019 (قبل الأزمة).[23]

منذ عام 2019، شهدَ لبنان إنخفاضًا مستمرًا في الإيرادات المالية والنفقات العامة، وعرقلَ ذلك قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة الأساسية. وانخفضت نسبة الإيرادات الحكومية والنفقات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالى ثلث مستوياتها قبل الأزمة، الأمر الذي قيَّدَ أنشطة القطاع العام بشكل كبير، على الرغم من انكماش الإقتصاد بنسبة تُناهز 40%[24] وفقدان 98% من قيمة الليرة اللبنانية. واقترنَ ذلك بتضخمٍ مفرطٍ بلغَ 221.3% عام 2023.[25] وحملَ ذلك في طيّاته أثرًا ملحوظًا على إمكانية الوصول إلى خدمات الإدارة، والطاقة، والرعاية الصحيّة. ويعود السبب الرئيسي لتراجع الإيرادات إلى الانخفاض الصارخ في تحصيل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة (VAT). أما الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى انخفاض الإنفاق فتعود إلى الإنخفاض الحاد للقيمة الفعلية للأجور في القطاع العام، والتراجع الملحوظ في واردات الوقود في مؤسسة كهرباء لبنان (كانت الحكومة تدعم عمليات مؤسسة كهرباء لبنان بشكل كبير).

وتفاقمت التحديات التي تواجهها المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19 والإنهيار الإقتصادي.

شهدَ لبنان انكماشًا اقتصاديًا حادًا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 55 مليار دولار عام 2018 إلى حوالي 21.8 مليار دولار عام 2022.[26] وتفاقمت الأزمة نظرًا إلى عوامل إضافية مثل جائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت عام 2020، والتوترات الجيوسياسية مثل النزاع بين روسيا وأوكرانيا.

أدّت الأزمة المالية إلى انخفاض ملحوظ في القروض المصرفية، وأثّر ذلك بالدرجة الأولى على المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة. ونَجَمَ تراجع إمكانية الوصول إلى الائتمان، الذي تقدمه المصارف عادةً، عن التحديات المرتبطة بالسيولة والمخاطر المتزايدة، ما دفعَ المصارف إلى تقليص أنشطة الإقراض بسبب الأزمة المالية. وشكلّت الحرب على أوكرانيا عاملًا آخر احدث تأثيرًا مضاعفًا على التضخم؛ فتشير التقديرات إلى أن التضخم ارتفعَ، بين شهرَيْ شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2022، نتيجة الارتفاع العالمي في أسعار القمح والنفط.[27]

بالتالي، واجهت عدة مؤسسات متناهية الصِّغَر وصغيرة ومتوسطة صعوبات كبيرة في الإيفاء بالتزاماتها المالية، والاستثمار في النمو، ومواصلة عملياتها. وأثّرت الأزمة بشكلٍ سلبي على مصادر التمويل البديلة واستنزفتها، مثل شبكات التمويل الشخصيّة. وتؤدّي عملية تقليص الديون في القطاع المصرفي، فضلًا عن ممارسات الإقراض الأكثر صرامةً التي تُعطي الأولوية لكبار العملاء، إلى تقييد إضافي لإمكانية وصول الشركات الصغيرة إلى الائتمان، ما يُنشئ بيئة تمويلية صعبة لهذه المؤسسات ويُعرقل قدرتها على النمو ويؤدّي إلى تفاقم الصعوبات الإقتصادية.

23 مؤشرات واتجاهات منصة برايت. بنك بلوم انفست ش.م.ل. https://brite.blominvestbank.com/series/Gross-Public-Debt-/of-GDP-2929

24 صندوق النقد الدولي. (2023). تقرير الدولة رقم 23/237. لبنان. https://doi.org/10.5089/9798400247668.002

25 إدارة الإحصاء المركزي. معدل التضخم السنوي لعام 2023. http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/165-in-flation-4

26 صندوق النقد الدولي. (2023) 'تقرير الدولة رقم 23/237. لبنان'. https://doi.org/10.5089/9798400247668.002

27 منظمة 'ميرسي كوربس' (2023). 'آثار الصراع في أوكرانيا على الأزمة الاقتصادية والإنسانية في لبنان - بعد مرور عام'. https://reliefweb.int/report/lebanon/effects-ukraine-conflict-lebanons-economic-and-humanitarian-crisis-one-year

وجاءت الاضطرابات السياسية وأزمة إنهيار العملة لتُشكّل مزيجًا كارثيًا بالنسبة إلى المؤسسات والشركات. فتعطّلت سلاسل الإمداد نتيجة التحركات الاحتجاجية الشعبية المتكررة، ونشأت صعوبات في التنقُّل وإمكانية الوصول إلى مواقع العمل، الأمر الذي أدّى إلى عرقلة العمليات اليومية وإبعاد المستثمرين المحتملين. وتُرجِم القلق العام إلى تراجعٍ في إنفاق المستهلكين، وبالتالي تقليص المبيعات والإيرادات في المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة. وتضاعفت هذه التحديات نتيجة انهيار الليرة. فتضخّمت كلفة المواد والأجهزة المُستورَدة بشكل كبير، وارتفعت معها تكاليف الإنتاج في هذه المؤسسات. وازدادت وطأة هذا الضغط المالي نتيجة الاضّطرار إلى سداد القروض وتنفيذ العقود بالدولار، في حين أن الإيرادات تأتي بالليرة اللبنانية، ممّا فرضَ عبئًا ثقيلًا على الشركات والمؤسسات.

يرسم البنك الدولي لوحةً قاتمة للأزمة الاقتصادية في لبنان؛ فيسلّط الضوء على إغلاق شركة من بين كل خمس شركات بشكل دائم[28]، وارتفاع صارخ للبطالة من 11.4% إلى 29.6% بين عامَيْ 2018 و2022.[29] تشير هذه الإحصاءات الصادمة إلى الأثر الكارثي على سُبُل المعيشة والشركات في مختلف أنحاء البلد. وتضاعفت حدّة هذا الوضع بعد انفجار مرفأ بيروت، الذي ألحقَ ضررًا واسع النطاق بنحو 90 ألف عقار في المدينة، ما يُضيف مستوًى آخر من الصعوبات والتحديات.[30]

وتشكل أزمة الكهرباء عبئًا إضافيًا على المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة لأنها تدفع تكاليف باهظة يتعذّر عليها تعويضها في أسعار البيع، مما يُقلّل من نسبة الربح ويزيد التكاليف التشغيلية، فتتفاقم صعوبة القدرة على الصمود في السوق.

تطرح هذه التحدّيات مُجتمِعةً مشهدًا سلبيًا بالنسبة لهذه المؤسسات خلال فترة ما بعد الأزمة في لبنان، ما يُبرِز الحاجة إلى استحداث حلول شاملة وتطوير آليات دعم لتسهيل عملية التعافي وتحفيز النموّ المستدام.

حقائق ما بعد الأزمة: التعثر والإزدهار والمرونة والقدرة على الصمود والتكيف بين المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة

بالنظر إلى هذا المشهد المحفوف بالتحدّيات، فإنَّ تحليل العوامل المتنوعة التي أثرّت على سير الأعمال وكيفية تفاعل مختلف المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة وتكيّفها مع الأزمة، من شأنه أن يساعد في فهم الواقع المعقد الذي أعقبَها.

من بين العوامل الرئيسية التي أثرت على أداء المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان خلال الأزمة الأخيرة، تبرز بالدرجة الأولى رواتب الموظّفين ودرجة تغيُّرها التي تم تسليط الضوء عليها كعامل أساسي في الدراسات الحديثة.[31] ولقد تَبيَّنَ أن التغييرات في الرواتب وآلية

28 البنك الدولي (2021). مرصد الاقتصاد اللبناني: لبنان يغرق (نحو أسوأ 3 أزمات عالمية) https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3

29 إدارة الإحصاء المركزي. تحديث مسح القوى العاملة في لبنان 2022. https://www.ilo.org/resource/news/lebanon-and-ilo-release-date-data-national-labour-market

30 'الجامعة الأميركية في بيروت' (الجامعة الأميركية في بيروت، 2020). https://www.aub.edu.lb/osb/>news/Pages/SMEs-in-Lebanon.aspx

31 عطية (2022). ريادة الأعمال والقدرة على الصمود في أوقات الأزمات: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان؛ غياض وآخرون (2023). ما هي التحديات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة المالية في لبنان؟؛ وحيدي وآخرون (2024)، الكشف عن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية على الصمود: آثار الأزمات المتعددة على أدائها.

دفعها ترتبط بالتغييرات في ساعات العمل، والسيولة المتوافرة في المؤسسات، والتغييرات في طلب العملاء، مع وجود ارتباط إيجابي بالتسعير، والمبيعات، وربحية الأعمال، والمرونة التنظيمية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى التوجّه نحو تحرير الإقتصاد بشكلٍ سريع وحادّ ورفع الدعم عن جميع الخدمات الأساسية، وبخاصة الزيادة المفاجئة في أسعار الطاقة (الكهرباء والبنزين والمازوت). ومع ذلك، تشير الدراسات الحالية إلى عدم وجود علاقة بين (1) أداء المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة (أثناء الأزمات) والقطاع الذي تعمل فيه، (2) موقع الشركة ومرونتها التنظيمية، (3) مهارات أصحاب المؤسسات والربحية.[32]

ومع ذلك، قد يكون بعض هذه النتائج متعارضًا مع الدراسات الأخيرة التي أجرتها منظمة 'ميرسي كوربس' (Mercy Corps) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التكيّف مع الأزمات. فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن 'الشركات العاملة في قطاع التجارة والتصنيع كانت أكثر عرضة للتأثر بالأزمة مقارنة بالشركات العاملة في قطاع الخدمات، أقلّه على المدى القصير'، في حين أن 'الشركات التي يديرها أصحاب مؤهّلون ومتعلّمون كانت أكثر قدرة على التكيّف مع الأزمة'.[33] من جهة أخرى، 'أظهرت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والتصنيع (بما في ذلك تصنيع الأغذية الزراعية والصناعات الثقافية والإبداعية)، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وخدمات الأعمال المهنيّة، والسفر والسياحة... قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الأزمة، كما وفرّت فرصًا اقتصادية ملائمة لرّواد الأعمال الشباب'،[34] كما أن بعض المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة أصبحت أكثر اعتمادًا على نفسها كجهات رائدة في مجال الأعمال، حيث بدأت بتأمين إمداداتها بنفسها نتيجةً للتغيرات في السوق الناجمة عن الأزمة.[35]

قد يكون هذا الاختلاف في النتائج ناجمًا عن مسائل مرتبطة بالنطاق أو الزمن (تأثيرات قصيرة الأمد مقابل تأثيرات طويلة الأمد). ومع ذلك، فإنه يُبرِز الحاجة إلى إجراء مزيدٍ من الأبحاث مع اتبّاع منهجيات مفصّلة لتحديد العوامل المرتبطة بنجاح الأعمال أو استمراريتها في السياق اللبناني الراهن.

في ما يتعلق بحجم المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة وعلاقته باستمرارية الأعمال وتأثيرات الأزمة عليها، أشار وحيدي وآخرون إلى أن الشركات الصغيرة تتمتع بقدرةٍ أكبر على التعامل مع الأزمات، ويعود ذلك إلى قدرتها على التكيّف بشكل أفضل مع التخصّص، وقربها من الأسواق، وقدرتها على استغلال الفرص الجديدة بشكلٍ أفضل، وقدرتها على الإستفادة من العلاقات والشبكات المجتمعية، إضافة إلى قدرتها على اعتماد نماذج أكثر مرونةً عندما تنخفض الإيرادات.[36] ومع ذلك، فإن هذه النتائج مرتبطة بسياقات وقطاعات معيّنة أيضًا.[37] ومقارنةً بالمؤسسات الكبيرة، تواجه المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة صعوبة أكبر في الحصول على التمويل، كما أن قاعدة عملائها أكثر محدودية، وهي أقل

32 عطية (2022). ريادة الأعمال والقدرة على الصمود في أوقات الأزمات: حالةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة في لبنان؛ غياض وآخرون (2023). ما هي التحديات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة المالية في لبنان؟؛ وحيدي وآخرون (2024)، الكشف عن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية على الصمود: آثار الأزمات المتعددة على أدائها.

33 منظمة 'ميرسي كوربس' (2022). كيف يمكن للشركات الصغيرة أن تتكيف في مواجهة الأزمات المتعددة في لبنان؟

34 بناء القدرة على الصمود في ظل أزمة ممتدة: تحويل التحديات إلى فرص للشباب في لبنان، 2 إخلاء المسؤولية (التاريخ غير محدد). تاريخ مراجعة المصدر: 31 آذار/مارس، 2024، من https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-09/building_resilience_in_a_protracted_crisis-_youth_report.pdf

35 مقابلة مع صاحب إحدى المؤسسات المتناهية الصغر/الصغيرة/المتوسطة (المُشارِك في المقابلات رقم 14، 2024).

36 وحيدي وآخرون (2024)، الكشف عن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية على الصمود: آثار الأزمات المتعددة على أدائها؛ معلوف وآخرون (2023)، استراتيجيات صمود الأعمال في ظل الأزمات المتعددة: تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة من بيروت، لبنان. نسخة مسبقة للعدد الخاص من 'Business Horizons'؛ منظمة 'ميرسي كوربس' (2022). كيف يمكن للشركات الصغيرة أن تتكيف في مواجهة الأزمات المتعددة في لبنان؟

37 هاريس ت، ماكوين ل، وراغ ا. (2018)، ماذا يتطلب الأمر 'صدمة وجودية' لتحفيز مرونة الشركات الصغيرة: الفهم، والعواطف، والمخاطر الجارفة. الصحيفة الدولية للمؤسسات الصغيرة 36(6): 733-712.

جهوزيةٍ للتعامل مع الاضطرابات (ما يشير إلى أن حجم المؤسسة يرتبط بقدرتها على الاستمرار في العمل).[38] ووفقًا للاي وآخرين، فإن الشركات الصغيرة غالبًا ما تمتلك مواردَ أقل وهي أقل قدرة على التأثير في بيئتها الخارجية،[39] وهو ما يتوافق مع تقرير البنك الدولي الذي أفاد بإغلاق شركة واحدة من بين كل 5 شركات لبنانية في الفترة الممتدة بين عامَيْ 2018 و2022.[40]

يُظهر ذلك أن هناك عوامل متعددة (داخل المؤسسة وخارجها) يمكن أن تؤثّر على استمرارية عمل مختلف أنواع المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة وقدرتها على التكيّف، وأن الاستجابة لأزمة واحدة والتغلب عليها يختلف تمامًا عن الإستجابة ومواصلة العمليات في ظلِ أزماتٍ مستمرة (الإدارة خلال الأزمة مقابل الإدارة في إطار 'الأزمة كوضعٍ مستمر').[41] لقد أظهرت بعض المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان قدرةً ملحوظة على التكيّف في مواجهة الأزمات. ويتجلّى هذا الصمود في الاستراتيجيات المتنوعة التي تتّبعها من أجل ضمان استمراريتها ونمّوها. ففي فترات الإغلاق أثناء تفشّي جائحة كورونا، سارعت الشركات في مختلف القطاعات إلى اعتماد خدمات التوصيل وتحسين ممارساتها الإدارية والتسويقية.

كذلك، شكّلَ الإبتكار عنصرًا أساسيًا في استراتيجيتها. ووفقًا لوزارة الاقتصاد والتجارة، تم تسجيل حوالى 3350 علامة تجارية عام 2021 وحده، مما يشير إلى مستوى معيّن من الأعمال والإبتكار في القطاع.[42] وأشارت إحدى الدراسات إلى أنَّ ما يتراوح بين 28% و36% من الشركات قدمت منتجات وخدمات جديدة بالكامل أو مُحسَّنة.[43] ولم يقتصر هذا التنوع على العروض فحسب؛ حيث شهدَ قطاع الأغذية الزراعية، على سبيل المثال، قيام الشركات بتكييف خطوط منتجاتها لتلبية ظروف السوق المتغيرة بشكل أفضل. وبالمثل، حوَّلَ قطاع السياحة تركيزه نحو جذب فئاتٍ جديدة من الزبائن، مثل السيّاح المحليين والعاملين عن بعد الذين يبحثون عن أماكن عمل بديلة.

لم تُساهِم جهود التنويع هذه في تعزيز قدرة الشركات على مواجهة التحديات فحسب؛ حيث أفادت 60% من الشركات العاملة في قطاع التصنيع والمشمولة في الاستطلاع بتحقيق زيادة في نسبة الأرباح بعد توسيع خطوط منتجاتها.[44] وسجلّت الصادرات اللبنانية إلى الإتحاد الأوروبي أعلى مستوياتها خلال عام 2023.[45] ووفقًا لمعلوف وآخرين، تم استخدام مفهوم 'الفوضى الإيجابية' لوصف كيفية استفادة بعض المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة في بيروت من 'الأزمات المتعددة' كفرصة للإزدهار، مع ذِكر أمثلة على زيادة قدرة بعض الشركات على سداد قروضها نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية، واستخدام الشبكات للإستفادة من الفرص الجديدة التي أوجدتها الأزمات.[46] وأشاروا أيضًا إلى أن بعض الشركات الأخرى التي واجهت صعوبات أكبر قد تصل إلى 'أقصى حدود قدرتها على التحمل' في مواجهة الأزمات.[47] ومع ذلك، فإن هذه المكاسب

38 معلوف وآخرون (2023)، استراتيجيات صمود الأعمال في ظل الأزمات المتعددة: تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة من بيروت، لبنان. نسخة مسبقة للعدد الخاص من 'Business Horizons'.

39 لاي ي، ساريداكيس ج، بلاكبرن ر، وجونستون س (2016)، هل تختلف استجابات الموارد البشرية في الشركات الصغيرة عنها في الشركات الكبيرة في فترات الركود؟ صحيفة Business Venturing، 31(1): 113-131.

40 البنك الدولي (2021). مرصد الإقتصاد اللبناني: لبنان يغرق (نحو أسوأ 3 أزمات عالمية). https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3

41 معلوف وآخرون (2023)، استراتيجيات صمود الأعمال في ظل الأزمات المتعددة: تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة من بيروت، لبنان. نسخة مسبقة للعدد الخاص من 'Business Horizons'.

42 وفقًا لمقابلة مع وزارة الاقتصاد والتجارة (وزارة الاقتصاد والتجارة/ المُشارِك في المقابلات رقم 12، 2024).

43 لطيفة عطية. 'ريادة الأعمال والقدرة على الصمود في أوقات الأزمات: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان' (2022) 11 ريادة الأعمال وإدارة المنظمات 1 https://www.hilarispublisher.com/open-access/entrepreneurship-and-resilience-in-times-of-crises-the-case-of-smes-in-lebanon-91542.html

44 لطيفة عطية. 'ريادة الأعمال والقدرة على الصمود في أوقات الأزمات: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان' (2022) 11 ريادة الأعمال وإدارة المنظمات 1 https://www.hilarispublisher.com/open-access/entrepreneurship-and-resilience-in-times-of-crises-the-case-of-smes-in-lebanon-91542.html

45 مقابلة مع وزارة الاقتصاد والتجارة (المُشارِك في المقابلات رقم 12، 2024).

46 معلوف وآخرون (2023)، استراتيجيات صمود الأعمال في ظل الأزمات المتعددة: تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة من بيروت، لبنان. نسخة مسبقة للعدد الخاص من 'Business Horizons'.

47 المصدر نفسه.

المؤقتة التي استفادت منها بعض المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة بدأت تتلاشى تدريجيًا مع استمرار دولرة الإقتصاد والتضخم المفرِط.

أجرت منظمة 'ميرسي كوربس' استطلاعات في جميع أنحاء البلد، حيث قامت بتصنيف المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة بين فئتين: 'المزدهرة' و'المتعثرة'. وأشارت النتائج إلى أن المؤسسات المتعثرة حاولت الإبتكار كملاذٍ أخير لإنقاذ نفسها، لكنها كانت تفتقر إلى القدرة أو الاستراتيجية أو المعرفة أو رأس المال اللازم لضمان نجاح هذه الابتكارات. في المقابل، تمكنت المؤسسات المزدَهرة من الإستفادة من الأزمة كفرصة لاستبدال الواردات وتقديم الخدمات أو المنتجات الأكثر استهلاكًا خلال الأزمات.[48]

يُبيِّن ذلك أن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان لا تكتفي بمواجهة المصاعب فقط، بل تستفيد منها أيضًا كحافز للإبتكار والنمو أيضًا. ومع ذلك، فإن نجاحها في التعامل مع هذه التحدّيات لا يُعزى فقط إلى جهودها الفردية، بل إن النهج التعاوني الذي ضمَّ الوزارات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص قد ساهمَ بشكل كبير في دعمها.

وتؤدّي المنظمات الدولية دورًا هامًا في هذا السياق. فالبرامج التدريبية التي قدّمتها وزارة العمل بالتعاون مع منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية (ILO) قد زوّدت المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة بالمهارات الأساسية في مجالات مثل التسويق الرقمي والإدارة المالية. كذلك، قدَّمَ البنك الدولي الدعم الفني للحكومة اللبنانية في تطوير السياسات والبرامج التي تهدُفُ على وجه التحديد إلى دعم هذه المؤسسات خلال الأزمة. وشمل ذلك إجراء أبحاث وتقديم توصيات بشأن تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الوصول إلى التمويل. إضافة إلى ذلك، قدَّمَ الإتحاد الأوروبي دعمًا ماليًا من خلال المنح والقروض للإبتكار وتطوير الأعمال والتكيّف مع التقنيات الجديدة ومتطلبات السوق.

زادت مساهمات القطاع الخاص بشكل ملحوظ أيضًا. فقد أطلقت جمعيات الأعمال وغرف التجارة برامج إرشاد وتوجيه تربط بين رواد الأعمال ذوي الخبرة ومالكي المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة الطموحين، مما يوفر لهم إرشادات قيّمة ويساعدهم في مواجهة التحديات واستغلال الفرص. فضلًا عن ذلك، عملت بعض المبادرات الخاصة على إنشاء حاضنات أعمال ومُسرِّعات أعمال وركّزت على دعم المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات معدّلات النموّ المرتفعة، مثل التكنولوجيا وريادة الأعمال الإجتماعية. تقدم هذه البرامج الموارد وفرص التواصل والإرشاد والتوجيه لمساعدة الشركات الناشئة على الإزدهار.

ومن بين الأمثلة الواقعية التي تُظهر الأثرَ الملموس لهذه الجهود التعاونية، يمكن الإشارة إلى الرابطة اللبنانية لسيدات العمل (LLWB) التي قدمت

48 منظمة 'ميرسي كوربس' (2022). كيف يمكن للشركات الصغيرة أن تتكيف في مواجهة الأزمات المتعددة في لبنان؟

برامج توجيه وإرشاد وفُرصًا للتواصل من أجل دعم المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء خلال الأوقات الصعبة، وكذلك 'Berytech Ventures'، وهي شركة رائدة في مجال رأس المال الإستثماري في لبنان وتركز على دعم الشركات الناشئة المبتكرة والمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة والإستثمار فيها.

في ظل التحدّيات الكبيرة التي لا تزال تواجهها المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان، تعكس هذه الجهود المشتركة التي تبذلُها الوزارات والمنظمات الدّولية والقطاع الخاص إلتزامًا بدعم استمرارية هذه المؤسسات ونموها. ومن خلال إرساء بيئة تشجع على الإبتكار، وتسهيل الوصول إلى الموارد، وتعزيز التعاون، يمكن لهذه الجهات أن تلعب دورًا حيويًا في مساعدة المؤسسات اللبنانية على تجاوز الأزمة وبناء اقتصاد أكثر مرونةً وتنوعًا في المستقبل.

ولقد حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتجارة الإلكترونية نموًا سريعًا في لبنان نتيجةً للأزمة والإجراءات الحكومية. ومن خلال الإستفادة من الطلب المتزايد على المؤسسات الرقمية والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الأخضر، يمكن دعم الشركات والموظفين في هذه المرحلة الإنتقالية مع خلق فرص عمل أفضل في المستقبل. ولتعزيز كميّة ونوعية الوظائف، من الضروري التركيز على تطوير الصناعات وآفاق الأعمال، فضلًا عن تعزيز الصلة بين تطوير المهارات والإستثمار.[49]

تُعتبَر تكاليف الطاقة من أعلى التكاليف التشغيلية بالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان، ويأتي ذلك مع عدم قدرة هذه المؤسسات على الوصول إلى مصادر طاقة موثوقة، مما يدفعها إلى اللجوء إلى بدائل مُكلِفة، مثل مزوّدي الطاقة من القطاع الخاص (باستخدام المولدات) أو الإستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية الخاصة التي تتطلب استثمارات كبيرة.[50] تستمر المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لعب دور مهم في التحول الوطني في مجال الطاقة، وقد تُمثّل الظروف الحالية فرصةً لتعزيز هذا الدور من أجل ضمان إنتقال مستدام وعادل.

II قطاع الطاقة والتغيّر المناخي

وفقًا لأحدث تقريرٍ للبنك الدولي حول تغير المناخ والتنميّة، لا يشكّلُ قطاع الطاقة في لبنان 'العبء الأكبر على اقتصاده وبيئته'.[51] وفي الواقع، يُعد لبنان من بين البلدان الأقل استعدادًا لمواجهة تأثيرات تغير المناخ نظرًا لمحدودية قدراته على التكيف. ففي عام 2022، احتل لبنان المرتبة 161 من بين 192 بلدًا من حيث الجهوزية لمواجهة تأثيرات تغيّر المناخ.[52] وبعد عقودٍ من سوء الإدارة ونقص الإستثمارات، إلى جانب غياب الصيانة الملائمة

49 ملخص لأثر الأزمة على سوق العمل اللبناني وفرص العمل والتوظيف والتدريب المحتملة. (2022، 14 حزيران/يونيو). Www.ilo.org. https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_848390/lang--en/in-dex.htm.

50 معلوف وآخرون (2023)، استراتيجيات صمود الأعمال في ظل الأزمات المتعددة: تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة من بيروت، لبنان. نسخة مسبقة للعدد الخاص من 'Business Horizons'.

51 البنك الدولي (2024). تقرير المناخ والتنمية الخاص بلبنان. مستودع المعرفة المفتوحة (worldbank.org).

52 تستند هذه البيانات إلى مؤشر مبادرة نوتردام للتكيف العالمي (قاعدة البيانات)، نوتردام، ولاية إنديانا (تاريخ الاطّلاع على المصدر: تشرين الثاني/نوفمبر 2023). https://gain-new.crc.nd.edu/country/lebanon

للشبكة والإعتماد على مصادر طاقة مستوردة مرتفعة التكلفة ومُلوِّثة،[53] كان قطاع الكهرباء أول قطاع يعكسُ عمقَ الأزمة في البلد.

أدّى الإنهيار الاقتصادي إلى تفاقم التحدّيات التي يواجهها قطاع الكهرباء، مما أسفرَ عن تراجع في صيانة البنية التحتية وتوليد الكهرباء، وزيادة خطر إنهيار نظام الطاقة. وأدّى انخفاضٍ قيمة العملة الوطنية ونقص العملة الصعبة إلى التقنين في كمية الوقود المستوردة لتوليد الكهرباء،[54] وبالتالي إلى انخفاض كبير في ساعات الإمداد، حيث تراجعت من حوالى 12 ساعة يوميًا في عام 2019 إلى حوالى ساعة إلى 3 ساعات يوميًا عام 2021. وكانَ ذلك نتيجة مباشرة لعجز الحكومة عن الإستمرار في شراء الوقود ودعم توليد الطاقة من قِبل شركة كهرباء لبنان. علاوةً على ذلك، ألحق إنفجار مرفأ بيروت أضرارًا بالغة بالأصول الحيوية، بما في ذلك مقرّ شركة كهرباء لبنان (الواقع على بعد بضع مئات من الأمتار من المرفأ)، والأهم من ذلك، مركز التحكّم الوطني لشركة كهرباء لبنان.[55]

وقّع لبنان في تموز/يوليو 2021، اتفاقًا مع العراق ينص على تبادل الوقود العراقي بـ'سلع وخدمات' يمكن للوزارات العراقية الإستفادة منها، مثل الخدمات الطبية. ونظرًا لعدم توافق نوعية الوقود المستورد من العراق مع المتطلبات المحلّية، يعمد لبنان إلى استبداله بأنواع أخرى من النفط (الوقود النفطي وقود النفط القليل بالكبريت) لتشغيل وحدتين فقط من وحدات توليد الطاقة الموجودة، وهو يعتمد على هذا المصدر الفريد منذ ذلك الحين. وقد أثارَ النُقّاد تساؤلات حول شفافية الإتفاق وتأثيره على أمن الطاقة، إضافة إلى الضغوط على اقتصاد لبنان المُثقَل أساسًا[56] والذي يعجز عن دفع مستحقات الحكومة العراقية، مما يؤدي إلى تأخيرات متكررة في تسليم الإمدادات.[57]

بالنسبة للأُسَر والمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة التي استطاعت تحمّل تكلفة المولدات الخاصة ('الاشتراك')، أو تشغيل مولداتها الخاصة، فقد اضطّرت إلى تحمل انقطاع التيار الكهربائي الكامل لمدة تتراوح بين 8 إلى 10 ساعات. أما بالنسبة للمؤسسات والأُسَر التي لم تكن قادرة على تحملّ مثل هذه التكاليف، فقد امتدّت فترات انقطاع التيار الكهربائي لما يتراوح بين 21 و23 ساعة في اليوم. وفي عام 2022، وبعد إصدار خطة الطوارئ الوطنية للكهرباء، تم رفع الدّعم عن الكهرباء بالكامل ورفع تعرفة الكهرباء، مما زاد من الآمال في تحسين إمدادات الطاقة.[58]

نتيجة الإنهيار شبه الكامل لمؤسسة كهرباء لبنان وارتفاع أسعار الوقود، لجأ عددٌ كبير من الأُسَر والمؤسسات إلى تركيب تقنيات الطاقة المتجددة (تحديدًا الطاقة الشمسية) لتوليد الكهرباء من أجل تلبية الاحتياجات الإستهلاكية. وقد استثمرَ القطاع الخاص أكثر من 500 مليون دولار أميركي على تطبيقات الطاقة الشمسية اللامركزية خلال الأزمة حتى عام 2022، [59] وهو مبلغ يُتوقع أن يكون قد زاد بشكلٍ كبيرٍ الآن.

53 أحمد، ع.، مكولوتش، ن.، المصري، م.، وأيوب م. (2020). https://ace.soas.ac.uk/publication/from-dysfunctional-to-functional-corruption-lebanon-electricity

54 مارك أيوب، باميلا رزق الله، كريستينا أبي حيدر. 2021. 'تجزئة قطاع الكهرباء في لبنان'. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.

55 أحمد، ع.، مكولوتش، ن.، المصري، م.، وأيوب م. (2020). انفجار بيروت: استعادة الطاقة مهمة ولكن استعادة الثقة ضرورية أيضًا. https://ace.soas.ac.uk/beirut-blast/

56 عطاالله، ن. (2024). لبنان يخطط للاعتماد على الوقود العراقي على الرغم من الفواتير غير المدفوعة والبدائل الأقل تكلفة. https://www.thenationalnews.com/news/mena/2024/06/19/lebanon-plans-to-rely-on-iraqi-fuel-despite-unpaid-bills-and-cheaper-alternatives/

57 Orient Today (2024). العراق وافق على تزويد لبنان بالوقود. Iraq approved fuel supply for Lebanon - L'Orient Today (lorientlejour.com)

58 لبنان يرفع تعرفة الكهرباء، مما يزيد من الآمال في تحسين إمدادات الطاقة (thenationalnews.com).

59 كارول عياط بو خاطر. 2023. 'إعادة تنشيط لبنان: 5 خطوات عملية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء المُنهار في لبنان'. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.

أقرّ مجلس النواب اللبناني قانون إنتاج الطاقة المتجددة الموزَّعة رقم 2023/318 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023. يسمح هذا القانون بمشاركة القطاع الخاص في إنتاج الطاقة المتجددة وبيعها. ومع ذلك، ما زالت هناك تحدّيات تعترض تنفيذ القانون، ومن بينها تعيين 'هيئة تنظيم قطاع الكهرباء'، وتحسين نظام الفوترة، والوصول إلى فرص التمويل.[60]

على المستوى الوطني، تسبب الاستخدام المفرط لمولدات المازوت الموزّعة واستمرار حرق الوقود في محطات كهرباء لبنان في زيادة الانبعاثات الضّارة. ومع تشغيل نحو 8000 وحدة لتوليد الطاقة تعمل بالمازوت لسد العجز في إمدادات الطاقة جزئيًا، تعاني المدن اللبنانية من تلوث حادّ في الهواء وتدهور في الصحة العامة للمواطنين . ومن أبرز المؤشّرات على ذلك هو ارتفاع خطر الإصابة بالسرطان إلى ضعفَيْن.[61]

إلى جانب التأثيرات على الصّحة وجودة الهواء، يؤدّي ارتفاع مستويات تلوث الهواء والزيادة الكبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكلٍ مباشر إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية. ووفقًا لتقرير تغيّر المناخ والتنمية، قد يشهد لبنان انخفاضًا يصل إلى 50% في توافر المياه خلال موسم الجفاف، إضافة إلى تراجع سنوي في الناتج المحلي الإجمالي اللبناني يتراوح بين 1.1% و2% بحلول عام 2040 نتيجة تأثيرات تغيّر المناخ.

تسلط هذه الحقائق الضوء على الترابط الكبير بين تغيّر المناخ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ونظام الطاقة. وبالتالي، أصبح الإستثمار في حلول التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره الآن أمرًا ضروريًا لضمان الإستثمار الإقتصادي وتحقيق النموّ المستقبلي. ويتعين على القطاع الخاص، وتحديدًا المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة، أن يدرك دوره الرّيادي في الاستثمارات الذكيّة مناخيًا، ليس لضمان استدامة أعماله فقط، ولكن لتطوير المهارات اللازمة لتنفيذ حلول التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره بفعالية داخل البلد أيضًا.

III المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في قطاع الطاقة المتجددة في لبنان: التحدّيات والفرص

شهدَ قطاع الطاقة المتجددة في لبنان نموًا ملحوظًا عُقْبَ الأزمة التي مرَّ بها البلد، مما أتاح للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة مجموعةً من الفرص والتحدّيات. وقد أدّت أزمة الطاقة في لبنان، بشكلٍ غير مباشر، إلى زيادة كبيرة في اعتماد الطاقة الشمسية، حيث ارتفع عدد الشركات المسجّلة من حوالى 150 شركة عام 2020 إلى أكثر من 800 شركة اليوم.[62] ويعزى هذا الإرتفاع إلى عدم استقرار الشبكة الوطنية، ووفرة أشعة الشمس، وانخفاض تكاليف الألواح الشمسية، مما يتيح فرصًا كبيرة لهذه المؤسسات.

60 علي طه، رشا عقل (2024). تنظيم الانتقال الطاقي: قانون لبنان الجديد للطاقة المتجددة الموزعة. المركز اللبناني للدراسات.

61 تشيزمان أ. (2024). 'أين يمكنك الاختباء من التلوث؟': ارتفاع معدلات السرطان بنسبة 30% بسبب تسمم المدينة بمولدات المازوت. https://www.theguardian.com/global-development/2024/apr/22/where-can-you-hide-from-pollution-cancer-rises-30-in-beirut-as-diesel-generators-poison-city

62 توقعات الطاقة المتجددة بناءً على تقييم جاهزية الطاقة المتجددة وتحليل خارطة طريق الطاقة المتجددة (REmap) حول لبنان. IRENA (2020). https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2020/Jun/IRENA_Outlook_Lebanon_2020.pdf

تلعب المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في تحديد اتّجاه قطاع الطاقة الشمسية في لبنان. فهي تساهم في جميع مراحل سلسلة قيمة الطاقة الشمسية، حيث تقوم بمهام تشمل التصميم والتركيب والتشغيل والصيانة، وتلبّي احتياجات قطاعات متنوعة، بما في ذلك القطاعات السكنية والصناعية والتجارية والعامة. إضافة إلى ذلك، تساهم هذه المؤسسات في تعزيز النموّ القطاعي من خلال تنفيذ مشاريع متكاملة، ومن المتوقع أن يؤدّي ذلك إلى معدّل نموّ سنوي مركّب يبلغ 10% في الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2030.[63] وقد شهدت فرص العمل في هذه الشركات زيادةً بنسبة 70% بين عامَيْ 2020 و2022.[64]

ومع ذلك، يترافق هذا التوسع السريع مع مجموعة من التحدّيات. تواجه المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة مشاكل مثل عدم الإستقرار التشغيلي، ونقص إمدادات الكهرباء، والمسائل الأمنية، إضافة إلى العقبات الإدارية، مما يعيق سير عملها. وتساهم القيود الماليّة، بما في ذلك تكاليف بدء التشغيل المرتفعة، والتعقيدات التنظيمية، وقيود البنية التحتية، في إعاقة مسار نموّها. فضلًا عن ذلك، أشارت إحدى دراسات تقييم السوق إلى ضرورة تحسين برامج التدريب والبرامج المهنية للتقنيين في قطاع الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة لتحقيق النموّ المستدام.[65] وترى شركات الطاقة المتجددة أنه من الضروري تعزيز التعليم المهني في المعاهد الفنية والمدارس الثانوية، إلّا أنّه لا يوجد حاليًا برامج كافية لتزويد الطلاب بالتدريب اللازم لمشاريع الطاقة الشمسية.[66]

على الرغم من هذه العقبات، تساهم المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الطاقة المتجددة بشكل إيجابي في تحوُّل لبنان إلى الطاقة المستدامة من خلال تعزيز الحلول القائمة على الطاقة الشمسية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المكلف وغير الموثوق، ودفع عجلة الإنتعاش الإقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتحفيز الاقتصاد. وللإستفادة الكاملة من إمكانيات هذا القطاع، من الضروري معالجة مسائل الجودة وتعزيز النمو المسؤول من خلال بناء الشراكات وآليات الدّعم. ستساهم هذه الخطوات في تمهيد الطريق لمستقبل طاقة مستدامة وضمان قيام المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة بدور مهم في قطاع الطاقة المتجددة في لبنان.

IV المنهجية

يصف هذا القسم من التقرير الإطار المنهجي الذي تمّ تطويره لتوفير رؤى معمّقة قائمة على البيانات حول دور المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في التحوّل إلى الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وللقيام بذلك، تعتمد هذه الدراسة على مزيج من البيانات الأولية والثانوية، وتستخدم أساليب مختلطة لجمع أنواع مختلفة من البيانات

63 توقعات الطاقة المتجددة بناءً على تقييم جاهزية الطاقة المتجددة وتحليل خارطة طريق الطاقة المتجددة (REmap) حول لبنان. IRENA (2020). https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2020/Jun/IRENA_Outlook_Lebanon_2020.pdf

64 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ برنامج دعم المجتمع المحلي (CSP) في لبنان، تقييم السوق لقطاع الطاقة الشمسة في لبنان. (2022). https://csplebanon.org/wp-content/uploads/2022/08/Lebanon_CSP_Market_Assessment_Solar_Energy_Sector_APR_2022.pdf

65 الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ برنامج دعم المجتمع المحلي (CSP) في لبنان، تقييم السوق لقطاع الطاقة الشمسة في لبنان. (2022). https://csplebanon.org/wp-content/uploads/2022/08/Lebanon_CSP_Market_Assessment_Solar_Energy_Sector_APR_2022.pdf

66 يجب أن تتضمن المناهج مواضيع مثل التركيب، واحتياطات السلامة، والتوصيل بالأسلاك، والصيانة، واستكشاف الأخطاء وإصلاحها، إلخ. المنهج الوحيد في المدارس المهنية الفنية اللبنانية الذي يرتبط حاليًا بشكل مباشر بصناعة الطاقة الشمسية هو برنامج الطاقة المتجددة في مرحلة الإجازة الفنية (LT). أما المناهج الأخرى، بما في ذلك مناهج BT وTS في المجالات الصناعية والميكانيكية والتقنية الكهربائية، فتحتوي على فصلين أو ثلاثة فصول/دورات فقط حول الطاقة الشمسية.

التي تساعد في الإجابة عن أسئلة البحث. تستند الدراسة أيضًا إلى مسحٍ وطني على مستوى الشركات والمؤسسات، وخمس حلقات نقاش مركّزة، و24 مقابلة مع مقدّمي معلومات رئيسيين، ومصادر ثانوية تتضمن منشورات حكومية رسمية وأبحاثًا علمية حديثة أجرتها مؤسسات بحثيّة رائدة على المستويات المحليّة والإقليمية والدّولية.

إضافة إلى المعلومات المذكورة أعلاه، يتبع البحث ثلاثة مستويات من التحليل، مع تحديد متغيّرات مختلفة لكلٍ منها للقياس لاحقًا . على المستوى الجزئي، تبحث الدراسة في مجموعة من المتغيرات التي تقوم بقياس معدلات التوظيف والتوازن بين الجنسين/الأعمار، والمؤشّرات الإجتماعية والإقتصادية، والبيانات المتعلقة باستهلاك الطاقة في المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة. على المستوى المتوسط، تركز عملية جمع البيانات وتحليلها على نماذج توليد وتوزيع الطاقة المختلفة المُعتمدة، وحالة البنية التحتية، وتدابير التكيّف مع تغيّر المناخ، إضافة إلى استكشاف أوجه التآزر المحتملة في السياقات الحضرية والريفية والصناعية. ستساهم هذه البيانات في دعم البُعد المتعلق بالسياسة العامة للدراسة، حيث سيعتمد تحليل المؤشرات الاقتصادية الكليّة ذات الصلة، وأنظمة الضرائب، والاستراتيجيات الحكومية الحاليّة، والسياسات، وبرامج التمويل المتاحة التي تستفيد منها المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، على النتائج المستخلصة من المستويين السابقين. في النهاية، ستشكل هذه المعلومات أساسًا للتوصيات الموجّهة نحو السياسات.

مع ذلك، من المهم تسليط الضوء على العديد من القيود التي واجهها فريق البحث أثناء إعداد هذا التقرير، وبخّاصة تأثير الحرب المستمرة على غزة التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع تداعياتها على جنوب لبنان، مما أدّى إلى نزوح حوالى 100,000 شخص وتسبب في توقف آلاف الشركات عن العمل في الجنوب. وعلى الرغم من عدم ذكر ذلك بشكل مفصّل في الدراسة، فإن الوضع العام أثرَّ بشكلٍ كبير على جمع البيانات النوعية والكّمية، وبخّاصة على القدرة على عقد مناقشات مركّزة ومقابلات شخصية في المناطق المتضررة. إضافة إلى ذلك، يجب ملاحظة التأثير السلبي للإنهيار الإقتصادي على بيئة الأعمال في البلد والمخاطر المرتبطة بذلك، فضلًا عن مدى استعداد الشركات والمستثمرين للدخول في مناقشات حول مثل هذه القضايا في أوقات الحرب، والنظر في هذه الجوانب في الأبحاث المستقبلية.

في ما يلي، نعرض الأساليب المستخدمة لجمع البيانات.

الأساليب الكمية

مسح وطني على مستوى الشركات

كشفت المراجعة الأولّية للدراسات عن وجود نقص في البيانات الكّمية الشاملة أو الحديثة حول المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في معظم البلدان الست في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

وبخّاصة في لبنان حيث المعلومات المتاحة عن هذه المؤسسات نادرة. ولجمع مجموعة واسعة من البيانات الكمية المتعلقة باستهلاك الطاقة لهذه المؤسسات، وأنشطتها الإقتصادية وأدائها، إضافة إلى القوى العاملة التي توظّفها في البلدان الست، تمّ تضمين مسح يستهدف 800 مؤسسة متناهية الصِّغَر /صغيرة/متوسطة في تصميم البحث.

من خلال التوفيق بين أدوات المسح وتصميم العيّنات في دراسات الحالات الست، يمكن أن توفّر البيانات المستخلصة فرصةً لإجراء تحليل مُقارَن. ومع ذلك، كانَ من الصعب تحقيق ذلك بسبب الإختلافات في مساحات الأراضي، وحجم السكان، والهياكل الإجتماعية والسياسية، والجغرافيا، وظروف الطاقة، والثقافات، والنماذج الاقتصادية الكليّة بين هذه البلدان. وحتى اللغة لم تكن عاملًا موحدًا نظرًا للإختلافات الكبيرة في اللهجات بين بعض هذه البلدان. بالتالي، أثرّت هذه التحدّيات بشكلٍ كبير على تصميم هذا المسح والأساليب المستخدمة لتنفيذه.

تصميم المسح

الفئات المُستهدَفة

شملت الفئة المستهدفة من المسح الشركات والمؤسسات التي تضمّ أقل من 100 موظف والتي بدأت عملياتها قبل عام 2023، بينما لم تكن الشركات التي بدأت عملياتها خلال عام 2023 مؤهلّة للمشاركة في المسح.

حجم العيّنة

من أجل توزيع الموارد بشكلٍ عادل في الميزانية، كانَ لا بدّ من أن تكون تكاليف تنفيذ المسح متساوية تقريبًا في جميع البلدان الست. وقد فرضت هذه المتطلبات قيودًا على حجم العيّنة وطرق جمع البيانات. في النهاية، تم اختيار عينة من 804 مؤسسات متناهية الصِّغَر /صغيرة/متوسطة كحجم أمثل، مما يحقق التوازن بين التمثيل المطلوب والجدوى المالية.

طريقة جمع البيانات

كان اختيار طريقة جمع البيانات خاضعًا لقيود عديدة، بما في ذلك القيود الماليّة واللوجستية والزمنية، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى عدم الإستقرار في بعض المناطق التي يغطيها المسح. ولم يكن استخدام المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب (CAPI) خيارًا عمليًا لجمع البيانات نظرًا للتحديات اللوجستية والمسافات الطويلة المطلوبة للسفر. ولتجنب أي تأثيرات سلبية ناتجة عن استخدام طرق مختلفة عبر دراسات الحالات، كانت المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب (CATI) هي الطريقة الوحيدة الممكنة لجمع البيانات، على الرغم من أنها لم تكن الخيار العملي أو الأمثل في بعض البلدان.

بالنسبة للبنان، ونظرًا إلى عدم قدرتنا على الوصول إلى حجم العينّة المستهدف من خلال المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب، وبعد استنفاد جميع أرقام الهواتف في مجموعة البيانات التي تشكلّ إطار العينّة، تم اتبّاع نهج مختلط. وفي النهاية، تم إجراء 105 مقابلات (13% من إجمالي عدد المقابلات) من خلال المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب.

أداة المسح

تم اعتماد استبيان معياري يغطي مجالات موضوعية مختلفة، لتسهيل التنسيق وجمع البيانات بفعالّية أكبر، مع التركيز في الوقت نفسه على الفروق الدقيقة والخصائص الفريدة لكل من البلدان الست. على سبيل المثال، تضمّن الاستبيان الخاص بلبنان 10 وحدات، في حين احتوى الاستبيان الخاص بمصر على 5 وحدات فقط. وقد تمّ تكييف هذه الوحدات، وبخّاصة تلك المتعلقة باستهلاك الكهرباء، من حيث المواضيع والمصطلحات لتُناسب السياقات الوطنية.

اختيار الإطار وأخذ العينّات الحصصية غير الاحتمالية

تحدد طريقة جمع البيانات المختارة الإطارَ المستخدم لاختيار العينّة. في الوضع المثالي، يجب أن تشمل العينّة الاحتمالية جميع وحدات الفئة المستهدفة، أي قائمة بجميع الشركات والمؤسسات التي تضم 100 موظف أو أقل، والتي بدأت عملياتها قبل عام 2023، أو قائمة تمثيلية، أو على الأقل قائمة تُعرَف فيها التحّيزات إنْ وُجِدَت. للأسف، لم نتمكن من العثور على مثل هذه القائمة في لبنان. وفي غياب هذا الإطار، لم يكن أمام فريق البحث سوى مجموعة بيانات تحتوي على أكثر من خمسة ملايين رقم هاتف محمول وثابت. ولم يتوافر لدينا الكثير من المعلومات حول كيفية تجميع هذه القائمة أو التحيزات المحتملة فيها، مما يقلل من إمكانية أخذ العينّات الاحتمالية (أي الحصول على عينة عشوائية).

تم إنشاء إطار أصغر يستبعد أولًا بطاقات الهاتف المنتهية الصلاحية أو الخارجة عن الخدمة، وتلك المسجّلة لأفراد غير لبنانيين. لتحقيق ذلك، ارتكزت عملية الاختيار على أرقام هواتف المستجيبين المذكورة في الدراسات الأخيرة التي أجرتها شركة الاستطلاع المتعاقدة (2018-2022، باستثناء عام 2020، بسبب جائحة كورونا). تشمل العينة الكاملة لهؤلاء المُستطلَعين 32000 فرد، من بينهم 6979 من رواد الأعمال/أصحاب الأعمال.

تم أخذ العينّات الحصصية لتتناسب مع التوزيعات الإقليمية والقطاعية استنادًا إلى دراسة أجراها كمال حمدان في منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) خلال فترة 2001-2004.[67] وعلى الرغم من توافر دراسات أحدث، مثل دراسة Inventis لعام 2014،[68] إلاّ أنهّا لم تقدّم توزيعًا إقليميًا للمؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة، كما أن المعلومات المتعلقة بالأساليب

67 كمال حمدان. 2004. المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة في لبنان. مركز البحوث الاقتصادية. https://erf.org.eg/publications/micro-and-small-enterprises-in-lebanon/

68 وزارة الاقتصاد والتجارة. 2014. الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خريطة الطريق نحو العام 2020. https://www.economy.gov.lb/media/10312/lebanon-sme-strategy-english-web.pdf

المستخدمة كانت محدودة. ولهذا السبب، تم استخدام التوزيعات الواردة في الدراسة المشار إليها، مع الأخذ في الحسبان التغييرات التي يمكن أن تكون قد طرأت على المستوى الاقتصادي الكلّي منذ إجراء هذا المسح.

لذلك، لا تمثلّ هذه العينّة المجموعة الكاملة للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان. مع ذلك، وبما أنَّ الاختلافات بين القطاعات لم تكن كبيرة بين الدراستين، ولأن نوع العمل الذي تقوم به المؤسسة (القطاع) يؤثّرُ بشكلٍ رئيسي على استهلاكها للكهرباء، فإن النتائج التي توصَّل إليها المسح يمكنُ أن تَعكُسَ الاتجاهات داخل هذه الفئة من المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان.

بَلَغَ إجمالي عدد جهات الإتصال المُحمَّلة على النظام 6979، بينما بلغ إجمالي عدد جهات الاتصال المُستخدَمة 6450. وقد تم إجراء ثلاث محاولات اتصال كحدٍّ أقصى لأرقام الهواتف التي لمْ يتمَ الردّ عليها أو التي كانت مشغولة. وفي المجموع، تم إجراء 10798 محاولة اتصال، نتج عنها 699 مقابلة ناجحة من خلال المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب. ولتلبية حجم العينّة المستهدف ومتطلبات الحصص بحسب المنطقة والقطاع، تمّ إجراء 105 مقابلات من خلال المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب.

الرسم البياني رقم 1 **هيكلية العينة**

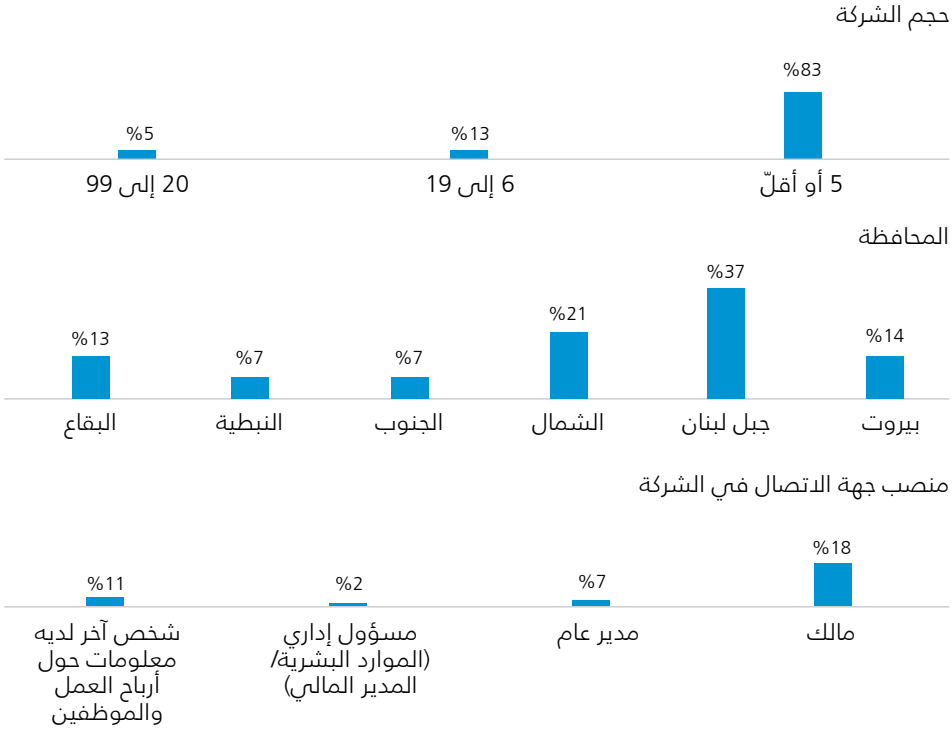

الرسم البياني رقم 2 **هيكلية العينة**

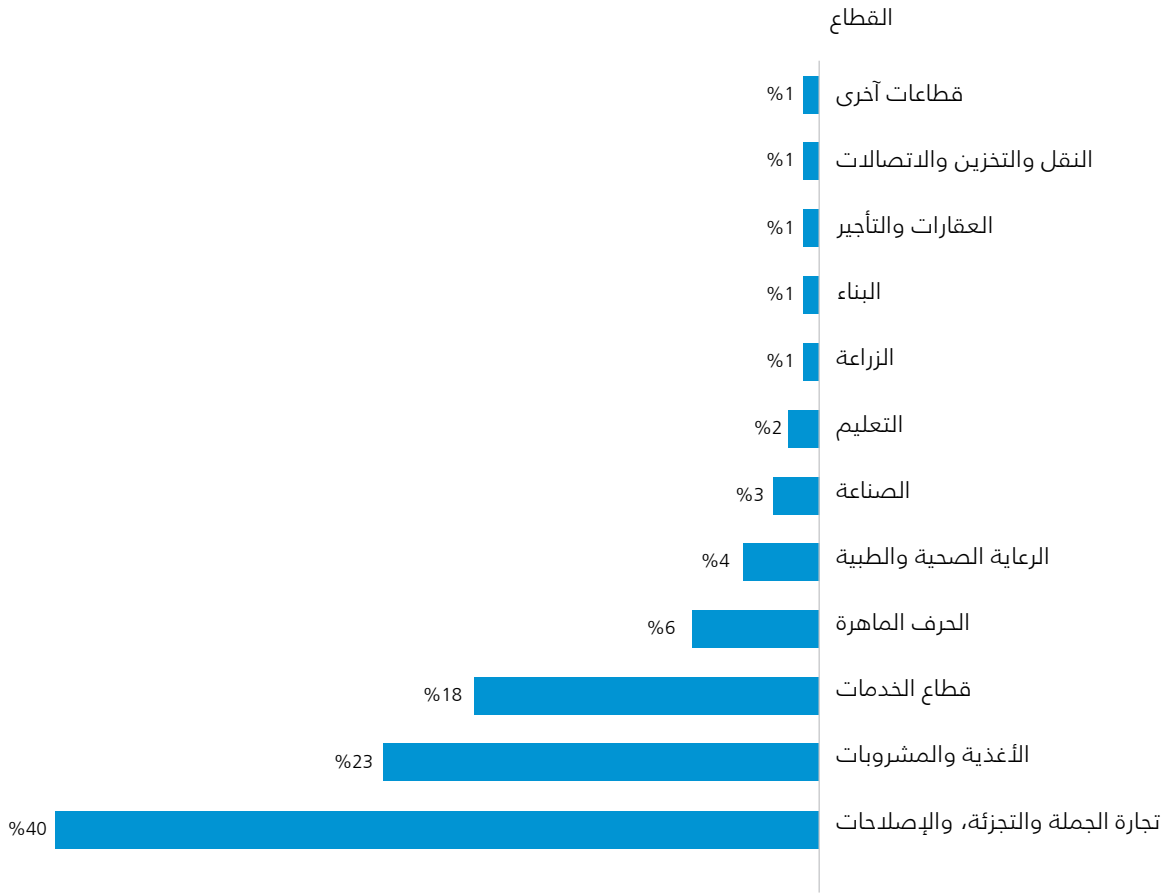

الأساليب النوعية

تضمن الجزء الرئيسي من عملية جمع البيانات النوعية في هذا البحث خمس مناقشات جماعية مركّزة تناولت ثلاثة مواضيع. كان أحد مجالات الدراسة الرئيسية هو نظام الطاقة المتجددة الموزّعة، وهو نموذج لإمدادات الطاقة اللامركزية المستخدمة في العديد من المناطق في لبنان. للحصول على رؤى أعمق حول جدوى وإدارة وموثوقية مثل هذا النموذج على المستوى البلدي، إضافة إلى دور البلديات في تنفيذه، تم إجراء ثلاث مناقشات جماعية مركّزة في بعلول وكفرمشكي وبشمزين. وقد كانت هذه المناقشات بمثابة دراسات حالات لمشاريع مجتمعية استخدمت حلولًا هجينة تجمع بين الطاقة المتجددة والأنظمة المُعتمِدة على مولدات المازوت. شملت كل مناقشة ممثلين من المجلس البلدي، وتقنيين متخصّصين في الطاقة البلدية، ومزوّدين محليين لخدمات الطاقة الكهربائية، وأصحاب مؤسسات متناهية الصِّغَر أو صغيرة أو متوسطة في تلك المناطق.

كان من المفترض أن تغطّي المناقشتان المتبقيتان قطاعَيْ الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فضلًا عن القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة التي تستخدم تقنيات الطاقة المتجددة

وكفاءة الطاقة. مع ذلك، ونظرًا للمخاوف الأمنية والوضع غير المستقر بعد أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر في جنوب لبنان، تم استبدال هذه المناقشات بـ 6-8 مقابلات مع مقدّمي معلومات رئيسيين لكل موضوع. وقد شملت هذه المقابلات ممثّلين عن المستوردين، والموزّعين، والعاملين في مجال التشغيل والصيانة، فضلًا عن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة.

خلال مرحلة جمع البيانات، تم جمع رؤى إضافية دفعت فريق البحث إلى استكمال ما ورد أعلاه بما يلي:

- 24 مقابلة مع خبراء في المجال، وخبراء في القطاع المصرفي، وموظفين حكوميين من الوزارات والمؤسسات، وأصحاب/ ممثّلي المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، والمنظمات الدولية، ومتخصصين في مجال الانتقال إلى طاقة بديلة. يعرض الملحق رقم (1) قائمة بمقدّمي المعلومات الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم.
- حلقة نقاش مركّزة خارج قطاع الطاقة، تركز بشكل خاص على قطاع الأغذية الزراعية.

٧ النتائج

نتائج المسح

كشفت نتائج المسح الكمي حول المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان ودورها في الإنتقال إلى طاقة بديلة عن عدة نقاط رئيسية. أولًا، تبين أن 32% من المؤسسات المُشارِكة تديرها أو تمتلكها نساء، حيث تمثّل المؤسسات المتوسطة النسبة الأكبر منها، كما أن المؤسسات المتوسطة تضم في المتوسط أكبر عدد من النساء العاملات بدوامٍ كامل، ولديها أيضًا أكبرَ عددٍ من المهنيين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا).

الرسم البياني رقم 3 **الشهادات الدولية بحسب القطاع**

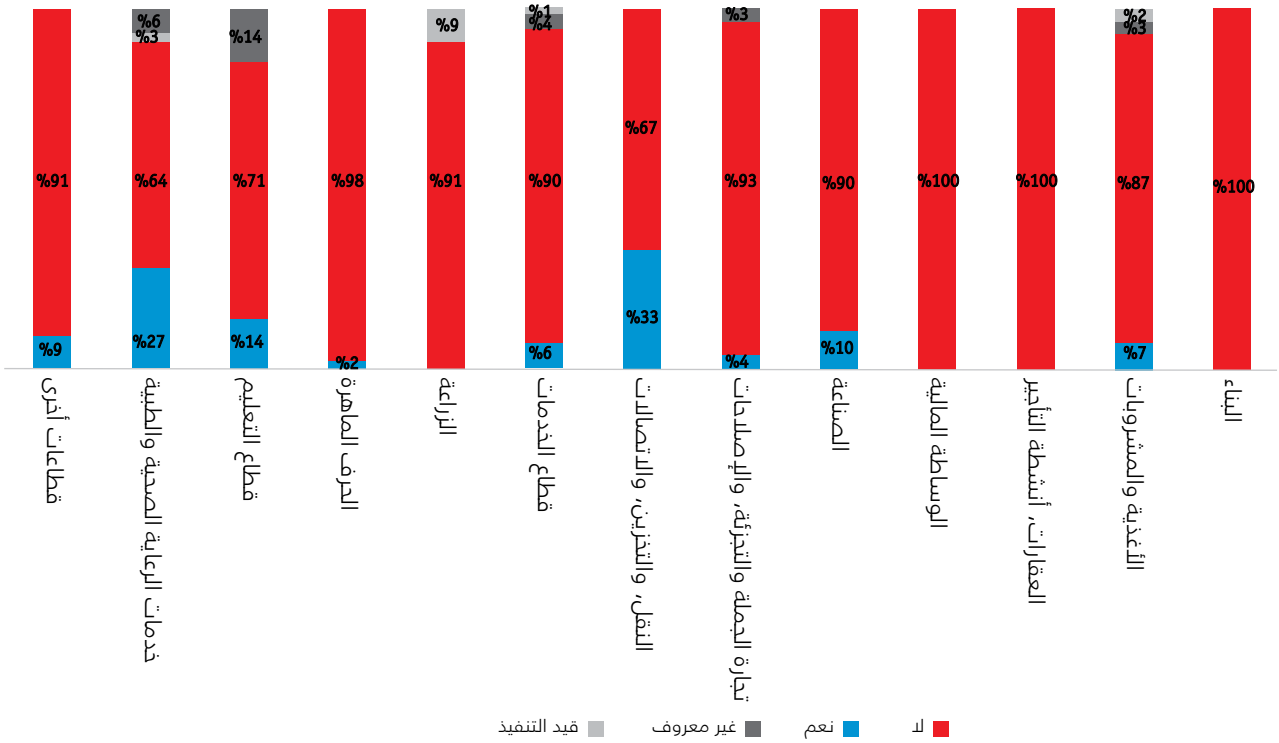

7% فقط من المؤسسات لديها شهادات معترف بها عالميًا، وثلث هذه المؤسسات حاصل على شهادة آيزو.

من حيث عدد الموظفين والحجم، تُوظِّف المؤسسات المتناهية الصِّغَر عادةً حوالى 3 موظفين في المتوسط، بينما توظف المؤسسات الصغيرة حوالى 9 موظفين، وتضّم المؤسسات المتوسطة نحو 43 موظفًا.

تباينت تركيبة هؤلاء الموظّفين؛ إذ تضّم المؤسسات المتناهية الصِّغَر في المتوسط امرأة واحدةً وعاملًا شابًا واحدًا، بينما تضُّم الشركات الصغيرة 3 نساء وعاملَين شابَين، في حين تضّم الشركات المتوسطة 13 امرأة و9 عمال شباب.

كان الدّعم المالي المقدّم من خلال القروض أو المنح محدودًا ، حيث حصلت 2% فقط من المؤسسات على المساعدة خلال السنوات الخمسْ الماضية، ونصف هذا الدعم تمّ الحصول عليه عام 2023. ومع ذلك، أبدى 67% من المُستطلَعين الذين لمْ يتلقوا التمويل اهتمامَهم بالتقدم للحصول عليه إذا توافرت الفرصة. إضافة إلى ذلك، كان 15% من جميع المُستطلَعين على عِلم بفرصِ تقديم المنح الحالية.

تفاوتت احتياجات الشركات من الكهرباء، حيث كانت 24% منها تحتاج إلى 8 ساعات على الأقل من الطاقة يوميًا، بينما تتطلّب 18% تغذية من التيار الكهربائي على مدار 24 ساعة، وخصوصًا في قطاعَيْ الأغذية والمشروبات وخدمات الرعاية الصحية والطبية. وبشكل عام، تقع ذروة استهلاك الكهرباء لأكثر من 70% من المؤسسات بين الساعة 10 صباحًا و2 ظهرًا.

الرسم البياني رقم 4 **الوصول إلى الطاقة بحسب حجم المؤسسات**

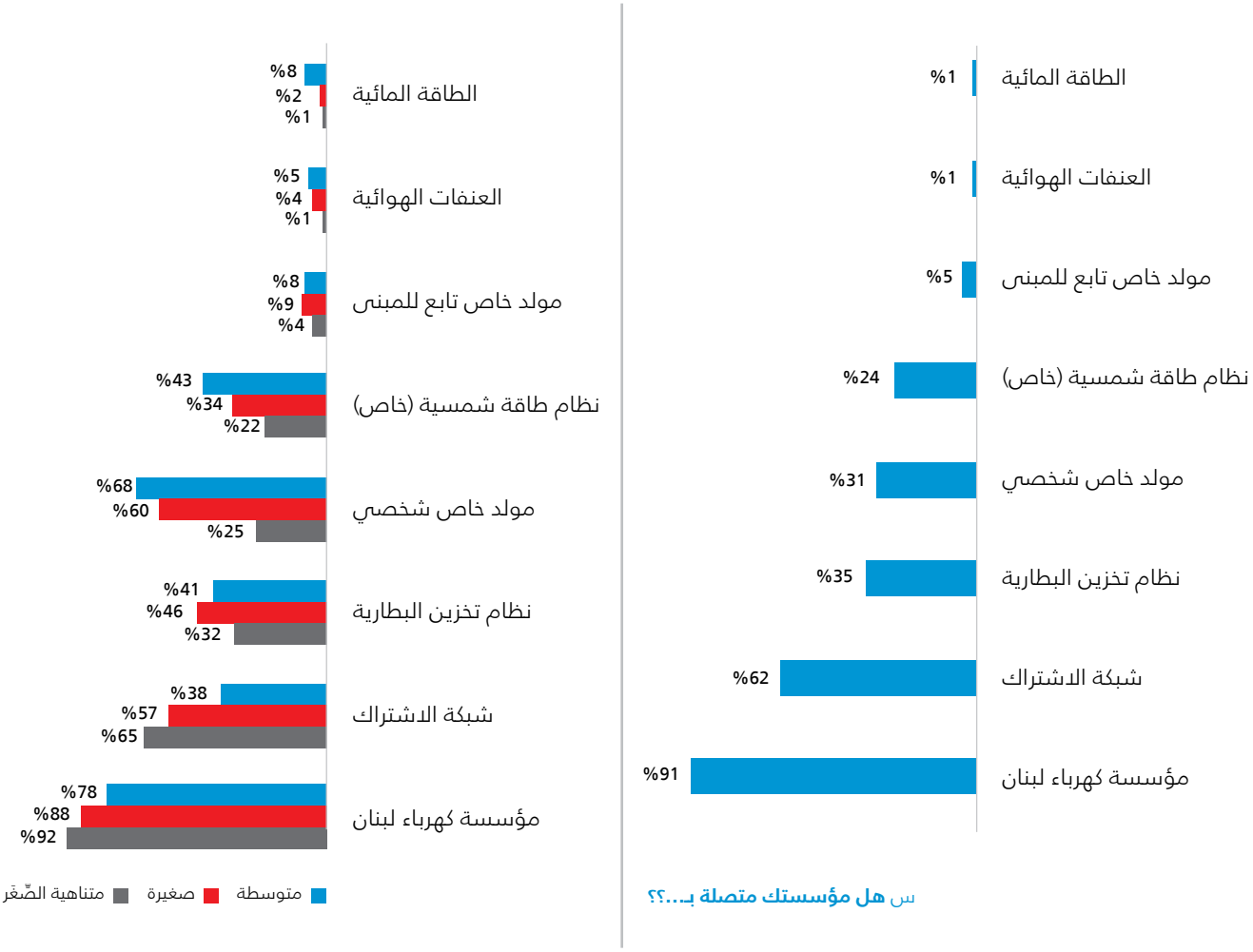

كما هو موضح في الرسم البياني رقم 4، كانت غالبية المؤسسات (91%) متصلة بشبكة كهرباء لبنان (EDL)، و62% منها مرتبطة أيضًا بنظام 'الاشتراك' (الاشتراك في مولدات خاصة). إضافة إلى ذلك، كان لدى 36% من المؤسسات مولدات كهربائية، و35% لديها أنظمة لتخزين البطاريات، و24% تمتلك أنظمة للطاقة الشمسية. وتمَّ تسليط الضوء أيضًا على سعة المولدات ومتوسط قدرة التيار الكهربائي لمختلف أحجام الشركات، مما يُظهر تنوع احتياجات الأعمال من حيث إمدادات الكهرباء.

خلال أزمة الطاقة في عام 2022، أفادت 40% من المؤسسات بعدم توقُّف أعمالها، بينما اضطرت 34% منها للعمل بقدرة منخفضة، وعمدت 15% إلى التوقّف عن العمل. وفي حالات انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، لم تطلب 44% من المؤسسات أي دعم خارجي، بينما لجأ ثلثها إلى مقدّمي الخدمات في هذا المجال. وبسبب عدم انتظام فترات التغذية من التيار الكهربائي، عمدت 69% من المؤسسات الى استخدام مثبتات التيار أو العاكسات/المُحوِّلات.

الرسم البياني رقم 5 **الاستجابة لتعديلات التعرفة عام 2022**

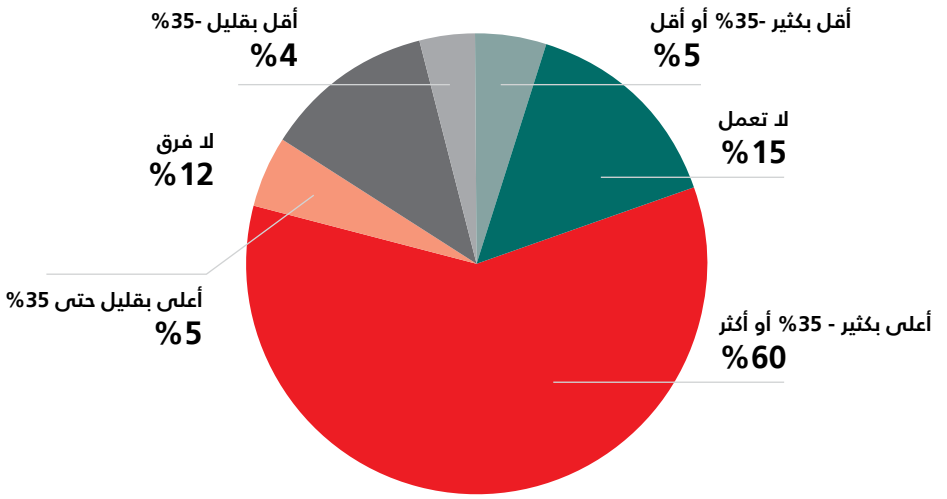

س **كيف تقارن هذه الفاتورة بآخر فاتورة قبل تعديل التعرفة؟**

أظهرت الدراسة أن متوسط قيمة الفاتورة الأخيرة لمؤسسة كهرباء لبنان بلغ 5.7 مليون ليرة لبنانية. وعند تصنيفها بحسب حجم المؤسسة، تبين أن متوسط قيمة الفاتورة للمؤسسات المتناهية الصِّغَر كان 4 ملايين ليرة لبنانية، وللمؤسسات الصغيرة 13.5 مليون ليرة لبنانية، بينما بلغ 27.5 مليون ليرة لبنانية للمؤسسات المتوسطة. ومن الجدير بالذكر أن 60% من المؤسسات التي شملها الاستطلاع أفادت بأن آخر فاتورة لها ارتفعت بشكل ملحوظ بعد تعديل التعرفة، كما هو موضح في الرسم البياني رقم 5.

إضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة نفقات المولدات لدى الشركات، حيث أظهرت أن متوسط الإنفاق الشهري بلغ 844 دولارًا أميركيًا. وقد تفاوتت هذه التكاليف بحسب حجم المؤسسات، حيث أنفقت المؤسسات المتناهية الصِّغَر حوالى 335 دولارًا أميركيًا شهريًا، بينما بلغت النفقات حوالى 1700 دولار للمؤسسات الصغيرة، و2200 دولار للمؤسسات المتوسطة شهريًا.

وأفادت المعلومات بأن 70% من الشركات التي اعتمدت نظام الطاقة الشمسية كانت راضية تمامًا عنه، في حين أبدت 29% منها عن رضاها و2% فقط أعربت عن عدم رضاها. وأشارَ 39% من المُستطلَعين إلى عدم اهتمامهم بتوسيع أنظمة الطاقة الحالية لديهم، بسبب القيود المتعلقة بالمساحة المتاحة أو التكلفة المرتفعة المصاحبة لذلك.

فضلًا عن ذلك، أشارت النتائج إلى أن أكثر من نصف الشركات والمؤسسات التي شملها المسح كانت مستعدة لاعتماد حلول الطاقة المتجددة البديلة، ولا سيّما لتقليص النفقات وضمان توافر الكهرباء من دون انقطاع.

وفي ما يتعلق بالتحدّيات التي تواجهها المؤسسات، فقد لوحظ أن 22% منها تأثّرت بخسارة رأس المال البشري الماهر، و74% بالأزمة المصرفية، و66% بالإضطرابات المدنية، و40% بالظروف الجويّة السيئة أو الأحداث الطبيعية.

VI حلقات النقاش المركّزة

مشاريع الطاقة المتجددة على مستوى البلديات، وانعكاساتها على المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة

في ظل غياب مرفق وطني يعمل على نحو سليم لتوفير الكهرباء الموثوقة والمتاحة للسكان والشركات، عمدَ عددٌ من البلديات في لبنان إلى سد هذه الفجوة من خلال تركيب أنظمة الطاقة المتجددة الموزعة (ولا سيّما الطاقة الشمسية) في المناطق، مع ربط هذه الأنظمة بشبكات مولدات المازوت القائمة، لتشكيل شبكات صغيرة هجينة. بالتالي، برزت مجموعة من البلديات بوصفها جهات فاعلة رئيسية في مجال الإنتقال إلى طاقة بديلة في لبنان، وساهمت جزئيًا في تحسين نوعية حياة سكانها. جمعت حلقات النقاش المُركَّزة أعضاء المجالس البلدية، والخبراء التقنيين، وأصحاب المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة، ومجموعة مختارة من سكان المناطق التي نفذّت نموذجًا على غرار نموذج الشبكة الصغيرة الهجينة.

سلطت كل المناقشات الضوء على الدور الأساسي الذي تؤدّيه البلديات في تسهيل التنفيذ الناجح لمنشآت الطاقة الشمسية هذه. فالبلديات تؤدّي دورًا مهمًا في إدارة المشروع والإشراف على تنفيذه، وتعمل كوسيطٍ بين السكان من جهة ومجموعة متنوعة من الجهات المعنّية التي تشمل الإدارات العامة المركزية، والشركات المحلية الخاصة، والمُغتربين، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات التمويل الدولية. فضلًا عن ذلك، خلال عددٍ من حلقات النقاش، تكررت الإشارة إلى أنَّ البلدية تدير المشروع على نحوٍ غير ربحي.

يختلف التقييم التقني لنجاحات الشبكة الهجينة الصغيرة وتحدّياتها من حالة إلى أخرى. على سبيل المثال، استخدمت بلدية بعلول شبكة الكهرباء التي تمّ توصيلها سابقًا بشبكة المولدات، ممّا أدّى إلى توفير مبالغ مالية طائلة نظرًا لانتفاء الحاجة إلى تركيب شبكة جديدة. وأعادت البلدية استخدام نظام مخصص لضخ المياه، فاستفادت منه كونه لا يعمل، وأدرجته ضمن الشبكة الصغيرة الهجينة الجديدة.

ساهمت هذه المشاريع في خفض تكاليف استخدام المولدات للمشتركين، ورفع نسبة توفير الكهرباء، والحدّ من تلوث الهواء والضوضاء جرّاء مولدات المازوت، فضلًا عن زيادة الوعي البيئي. ولوحظ أن الإفتقار إلى التمويل الإضافي شَكَّلَ عائقًا رئيسيًا أمام توسيع مشاريع البنية التحتية هذه وصيانتها. على سبيل المثال، ووفقًا للمشاركين في حلقة النقاش من

بلدية بشمزين، جرى الاعتماد بصورةٍ متزايدة على المساعدات والتبرعات من الجهات المانحة والمغتربين بسبب نقص التمويل وانخفاض الإيرادات البلدية. وفي بلدية بعلول، ذُكِر أنَّ نظام الشبكة الصغيرة الهجينة يلبي احتياجات السكان من الكهرباء بتكلفة أقل وعلى نحوٍ مستمرٍ (وموثوق). وذُكِرَ أيضًا أنّ الأُسَر والمؤسسات المحلّية التي تم ربطها بهذا النظام شَهِدت انخفاضًا في تكلفة فواتير مولدات المازوت بنحو 18%.

في بلدية كفرمشكي، وقبل اعتماد النموذج الهجين، عانت المؤسسات من ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انقطاع الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة. وعمدت بعض المؤسسات إلى نقل مكان عملها بحثًا عن مصدر للكهرباء موثوقة أكثر وبأسعار معقولة. وتوقف أصحاب المتاجر عن تقديم المنتجات التي تتطلب تبريدًا مستمرًا (مثل الألبان والأجبان، والمثلّجات، والزبدة، وغيرها) بسبب مشاكل مماثلة. فقدّمت الشبكة الكهرباء للمنازل والمؤسسات على مدار الساعة من خلال مولدات الطاقة الشمسية والمازوت، ما أدى إلى توفير 80% من التكاليف مقارنةً بتكاليف استخدام المولدات الخاصة وحدها. ونتيجةً لذلك، أعادت المؤسسات المحلّية إطلاق عملياتها، ووظّفت عددًا إضافيًا من الموظفين، ووسّعت نطاق منتجاتها التي باتت تشمل المنتجات المُبرَّدة. وأشارت المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة إلى أن الاعتماد على البلدية لتلبية احتياجاتها من الكهرباء أكثر مُلاءَمة من تركيب أنظمة الطاقة المتجددة الخاصة بها، والتي تتطلب كلفة مالية عالية وصيانة مستمرة.

وفي ما يتعلق بفرص العمل الناجمة عن هذا النموذج الهجين على مستوى المجتمع المحلّي، أفاد المشاركون في حلقات النقاش في بلديتَيْ بعلول وكفرمشكي بأن الترتيب الحالي للمشروع لا يخلق فرصَ عملٍ جديدة للسكان، وليس بشكل ملحوظ أقلّه. وذُكِرَ أنَّ المبادرة الأوسع نطاقًا، التي تشمل إتحادًا لعددٍ من البلدات أو على مستوى القضاء، قد تكون أكثر مُلاءَمة لخلق فرص عمل جديدة تلبّي احتياجات الأفراد ذوي المهارات المتخصصة وغير المتخصصة (الخبراء في الصيانة الكهربائية، والمتخصصون في الطاقة البديلة، فضلًا عن الموظّفين المتفرغين لمعالجة شكاوى السكان واهتماماتهم. وفي حالة بشمزين، شهدت المدارس نموًا سنويًا بنسبة 10% في التحاق الطلاب جرّاء انخفاض تكاليف الطاقة. وأدّى نمو قطاع التعليم إلى خلق 140 وظيفة للمدرّسين، والإداريين، والموظفين في قسمَيْ الصيانة والتنظيف. ولوحظ أن النظام الهجين الجديد ساعدَ في تعزيز الاقتصاد المحلّي إضافة إلى تحسين نوعية حياة السكان.

باختصار، وعلى مستوى المجتمع المحلي، قدّمت المبادرات التي اتخذتها البلديات لإنشاء شبكات هجينة محلّية صغيرة تجمع بين الطاقة الشمسّية ومولدات المازوت أو الشبكة الوطنية، دعمًا قويًا للأنشطة الإقتصادية المحلّية التي كانت مُقيَّدة في السابق بسبب النقص الشديد في الطاقة.

وقد نجحت النماذج، كتلك التي تمّ تنفيذها في كفرمشكي وبشمزين وبعلول، في إنعاش الأعمال التجارية من خلال توفير إمدادات كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة. وفي حين لم تتمكن مشاريع الشبكة الصغيرة هذه من خلق فرص عمل مباشرة ومختلفة، إلاّ أنّها أظهرت إمكاناتها في خلق وظائف في مجال الإصلاحات التقنية وخدمة العملاء والأدوار الإدارية إذا تمّ توسيع نطاقها، بما في ذلك الفرص المتاحة للنساء والشباب. فضلًا عن ذلك، سُلط الضوء على القيادة البلدية، والتخطيط الاستراتيجي، والتعاون مع المغتربين، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، باعتبارها عوامل تمكينية جوهرية لمثل هذه المشاريع.

الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للمؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة

أكّدَ ممثلو المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة في حلقات النقاش المركّزة حول قطاعَيْ الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتبنّي التكنولوجيا المستدامة أن الطلب على الطاقة الشمسية شَهِدَ مؤخرًا تحولًا من القطاع السكني إلى القطاع الصناعي والتجاري وقطاع الرعاية الصحيّة. تواجه قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تحدّيات مختلفة تَحول دون نموّها. وتتّخذ هذه التحديات جوانب مالية وتنظيمية واجتماعية. ترتبط التحدّيات المالية بالدرجة الأولى بغياب المساعدات الحكومية على هيئة قروض مدعومة، ما يجعل تقنيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة باهظة الثمن بالنسبة إلى الكثير من الشركات والمؤسسات في ظل البيئة الإجتماعية والإقتصادية الحاليّة. وفي ما يتعلق بالتحدّيات التنظيمية، فإن عدم إنفاذ معايير مراقبة الجودة يؤدّي إلى اعتماد المعدات المُعاد تدويرها، ما يشكل مخاطر تهدد السلامة ويحدّ من ثقة المستهلك. كذلك، فإنَّ عدم تطبيق الأنظمة يضع شركات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ذات المؤهّلات الأعلى ومستويات الخبرة في منافسةٍ غير متكافئة مع الشركات التي فتحت متاجرها خلال الأزمة الأخيرة. إضافة إلى ذلك، ذُكِرَ أنَّ عدم الاستقرار وعدم اليقين ينتجان من التغييرات المتكررة في الرسوم الجمركية والضرائب.

المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة التي تستخدم تقنيات الطاقة المتجددة

قامت المؤسسات المتناهية الصّغَر والصغيرة والمتوسطة المُشارِكة بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية بهدف تقليل اعتمادها على كهرباء لبنان ومولدات المازوت، والحد من نفقاتها على الطاقة. وساعدت أنظمة الطاقة المتجددة هذه، التي تم تركيبها بين عامي 2020 و2023، في ضمان استمرارية الأنشطة اليومية لهذه المؤسسات. وذُكِرَ أنَّ هذه الأنظمة تختلف في الحجم وفقًا

لاحتياجات المؤسسات، إذ تتراوح أحجام الأنظمة من بضعة كيلوواط إلى 50 كيلوواط. تتمّ تلبية الحاجة للتيار الكهربائي خلال النهار لمعظم المؤسسات التي شملها الاستطلاع عن طريق أنظمة الطاقة المتجددة المُركَّبة. وأشادَ المشاركون بهذه الأنظمة الفردية للطاقة المتجددة لتوفيرها مصدرًا مستقرًا للطاقة، مع الحد الأدنى من الأعطال، والكثير من الفوائد البيئية، مقارنةً بالمصادر الأخرى التي تعتمد على الوقود الأحفوري (المُستخدم لتشغيل المولدات). وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات تتطلب تشغيل مولدات في الليل كمصدر إضافي للطاقة، إلاّ أنَّ المشاركين جميعهم أقرّوا بفعّالية التكاليف وتحسين استقرار الإنتاج. وقد شَهِدّت بعض المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة إلغاءً شبه كامل لفواتير الكهرباء الخاصة بها. وتراوحت المكاسب المالية من 750 دولار إلى 2500 دولار شهريًا، مع انخفاض التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 40% وتوضّح هذه النتائج الجدوى الاقتصادية للطاقة المتجددة للمؤسسات، إذ أثبتت فعّاليتها من حيث التكلفة واستدامتها.

ومع ذلك، يشكّل التمويل التحدّي الأكبر الذي تواجهه معظم المؤسسات عند تنفيذ أنظمة الطاقة المتجددة. ويعود ذلك جزئيًا إلى ارتفاع النفقات الرأسمالية المطلوبة، والإفتقار إلى القدرة على الوصول إلى القروض المصرفية أو الدعم الحكومي. واضطرّ عددٌ كبيرٌ من أصحاب المؤسسات إلى الإعتماد على الموارد الشخصية أو الأموال المحدودة لتمويل هذه المشاريع، ما أدّى إلى تركيب أنظمة دون المستوى الأمثل في بعض الحالات.

إضافة إلى ذلك، أقرَّ المشاركون بالتغيّرات السلوكية المرتبطة بانقطاع التيار الكهربائي وتعطل المعدات الكهربائية - إذ انخفض مستوى القلق بشكل عام تزامنًا مع تركيب أنظمة الطاقة الشمسية هذه. وشملت الفوائد المترتبة على زيادة توافر الكهرباء بواسطة أنظمة الطاقة الشمسية: زيادة القدرة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وتقليل الهدر. مع ذلك، فإن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، التي تتكبّد تكاليف تركيب أوليّة مرتفعة، أو تلك التي لم تتمكن من الحصول على التمويل لتركيب نظام طاقة متجددة بالحجم الأمثل لاحتياجاتها، قد شَهِدَت تأخيرًا في قدرتها على المنافسة بفعّالية. وأكدت المؤسسات على الحاجة المتزايدة إلى سياسات إضافية تدعم الشركات المحلية (من خلال الإعفاءات الضريبية، على سبيل المثال)، وتعزز المنافسة العادلة، وتشجع على تبنّي التقنيات المستدامة.

كفاءة الطاقة والمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة

على الرغم من وجود معايير معمارية لكفاءة الطاقة في لبنان، إلاّ أنَّ المعايير لا تُطبق على نطاق واسع ولا تُطّبق سوى في عدد قليل من المباني الحديثة.

إن عدم تطبيق هذه المعايير، وانتشار المبادرات الفردية التي تؤدّي إلى تطبيقات غير متسقة، والوعي والفهم المحدودين لمعايير كفاءة الطاقة، واعتبارات التكاليف المرتبطة بتنفيذ هذه المعايير، تُفضي إلى أداءٍ دون المستوى الأمثل للبيئة المبنيّة وضعف الإلتزام بمعايير كفاءة الطاقة.

تشمل بعض المعايير والتقنيات المعتمدة عمومًا للبيئة المبنية: الجدران المزدوجة والزجاج المعزول، ما يسمح بعزل حراري أفضل، والأسقف العالية لتسهيل التهوئة الطبيعية، وتركيب الألواح الشمسية في مساحات مخصصة تكفل التقاط أكبر كمية من الطاقة الشمسية، والأساسات القادرة على تحمل الوزن الإضافي للألواح الشمسية، وأنظمة الإضاءة الطبيعية التي تقلل من استهلاك طاقة الإضاءة، والامتدادات الكهربائية المغطاة لمنع فقدان الطاقة.

أفاد المُشارِكون في الاستطلاع بأنَّ متوسط الانخفاض في إجمالي تكاليف الطاقة من خلال تطبيق تدابير كفاءة الطاقة تتراوح نسبته من 15% إلى 40% اعتمادًا على عدة عوامل مثل معايير البناء، والموقع الجغرافي، ومعدات الطاقة (الأجهزة ذات ميزات توفير الطاقة، مثل المحولات). وعلى الرغم من أن أيًا من المؤسسات التي شملها الاستطلاع لا تلبّي حاليًا معايير كفاءة الطاقة، فقد أعرب العديد منها عن رغبتها في الإنتقال إلى اعتماد تقنيات موفّرة للطاقة بمجرد أن تسمح الظروف المالية بذلك. نفذّت بعض المؤسسات تحسينات صغيرة مثل تركيب مصابيح ثنائية باعثة للضوء ومحركات عاكسة؛ ومع ذلك، يبقى الإصلاح الكامل للبنية التحتية الحالية مكلفًا للغاية وغير قابل للتطبيق.

دعا المُشارِكون في الاستطلاع إلى التشدُّد في إنفاذ المعايير الحالية، ونشر التوعية على نطاق أوسع من خلال البرامج التعليمية، وتوفير الحوافز المالية لتبنّي تدابير كفاءة الطاقة، فضلًا عن القروض المتاحة بفائدة منخفضة، وتقديم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمعدّات التي تُلبّي معايير كفاءة الطاقة وأنظمة الطاقة المتجددة، وزيادة الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة على وجه التحديد، وتحسين التدابير الأمنية لضمان التطبيقات الآمنة والمستدامة.

القطاع المزدهر: حالة قطاع الأغذية الزراعية

بالنسبة إلى بعض القطاعات، أغلقت الأزمة بابًا وفتحت بابًا آخر. أسفرت حلقة النقاش المُركَّزة مع المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة (ومن بينها شركة ناشئة واحدة)، العاملة في قطاع الأغذية الزراعية، عن رؤى حول كيفية تمكُّن بعض المؤسسات من انتهاز الفرص والتفوُّق في أدائها جراء، (1) المعايير الإجتماعية والإقتصادية الخارجية، (2) المفاهيم والاستراتيجيات التجارية الداخلية.

أدّى التباطؤ الإقتصادي إلى تضخم مفرط. ومع ذلك، شَهِدَ العديد من المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة انخفاضًا في تكاليف الإنتاج والتشغيل. وخلق ذلك، إلى جانب الانخفاض الكبير (بالدولار) في رواتب الموظفين والزيادة المفاجئة النسبية في أسعار السلع المستوردة (بالليرة اللبنانية)، بيئةً اقتصاديةً إيجابيةً لبعض هذه المؤسسات. وبحسب إفادتهم، شهد المُستطلَعون من قطاع الأغذية الزراعية زيادةً في طلب السوق عقب بداية الأزمة مباشرةً، وتمكّنوا من مواصلة العمليات وتحقيق النمو.

وعلى الرغم من الإنخفاض الكبير في فرص الحصول على خيارات التمويل مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، تَبيَّنَ أنَّ ظروف السوق قد دعمت قطاعات معيّنة مثل الصناعات الغذائية الزراعية - في الفترة الأولى من الأزمة على الأقل - وذلك بسبب الإنخفاض الكبير في تكاليف التشغيل المرتبطة بتوريد الطاقة، ورواتب الموظفين، وزيادة الأسعار (بالليرة اللبنانية) للسلع المستوردة، ما جعلَ السلع والمنتجات المحلية أكثر جاذبية للسكان المحليين الذين يواجهون تراجعًا في القدرة الشرائية. وسلط المُستطلَعون الضوء على الإمكانات القوية التي يتمتع بها القطاع، على الرغم من التحديات البيروقراطية الحالية وأوجه عدم الكفاءة في القطاع العام، ووصفوا الصناعة بأنها 'في عصرها الذهبي'.

إضافة إلى العوامل الإقتصادية الخارجية، أفاد المُستطلَعون بأن عقلية المرونة والتكيّف والمثابرة كانت ضرورية للحفاظ على العمليات التجارية والإستفادة من الفرص المتاحة بسبب الأزمة. وقال أحد المُستطلَعين: 'يجب أن نكون قادرين على تقديم منتج يلبّي احتياجات السوق ويحل المشاكل ويضيف قيمة للآخرين'. فضلًا عن ذلك، تمّت الإشارة أيضًا إلى التنويع (وإنتاج سلع/منتجات جديدة) والتخطيط للتوسع بما يتناسب مع السياق.

أما في ما يتعلق بتصدير السلع والوصول إلى أسواق جديدة، فقد أشاد المُستطلَعون بالتدريب الذي تقدمه الجمعيات والمنظمات الإنمائية حول جاهزية التصدير، بالإضافة إلى المساعدة التقنية. وكما قال أحد المُستطلَعين، 'مع أزمة أوكرانيا، بدأت الشركة تلاحظ آثار جائحة كوفيد-19 وأزمة أوكرانيا على إمكاناتها التصديرية... وبالتالي، ظهرت فكرة الأمن الغذائي'. وقد نمت إمكانات التصدير لقطاع الأغذية الزراعية بسبب زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلّية. ومع ذلك، ذُكِرَ عائقان رئيسيان: (1) التمكن من التصدير عن طريق امتلاك نطاق وحجم كافيَيْن (أفاد أحد المُستطلَعين بأنهم يتعاونون مع شركات صغيرة أخرى لتصدير منتجاتهم في حاوية واحدة)، (2) الإفتقار إلى المعرفة الكافية بالمعايير الدولية مثل معايير آيزو وشهادات الجودة. ودعا المُستطلَعون إلى المزيد من التعاون لتسهيل العمليات الإدارية، والشراكات، والتواصل الشبكي للتغلّب على العوائق التشغيلية، مُشدِّدين على الدور الذي يجب أن تؤدّيه غرف التجارة في هذا الصدد.

ومع انتقال ديناميات السوق ببطء إلى حالةٍ من التكيّف الجزئي، رُفِعَ الدعم عن الطاقة، وتمَّ تعديل تعرفة الكهرباء لتعكس تكلفة الإنتاج، وشهدت الرواتب تعديلًا لمواكبة 'دولرة' الاقتصاد المحلّي. كانت الفرص التي استفادت منها بعض المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الأولية من الأزمة قصيرةَ الأجل. ولاحظ المُستطلَعون ارتفاع تكلفة مصادر الطاقة ارتفاعًا ملحوظًا بعد رفع الدعم، إذ تراوحت بين 10% و40% من إجمالي تكاليف الإنتاج. ومع ذلك، لا تزال المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، العاملة في مجال الأغذية الزراعية، قادرةً على الأداء بشكل أفضل مقارنةً بقطاعات أخرى. في الواقع، يرتبط ذلك بالقدرة الشرائية المنخفضة، وأسعار السلع المستوردة المرتفعة نسبيًا ، وزيادة التعرفات الجمركية على المنتجات ذات الصلة بالأمن الغذائي (والتي شكّلت أيضًا جزءًا من التكيّف الجزئي مع السوق).

وتَحدَّثَ المُستطلَعون عن مجموعة من الاستراتيجيات التكيُّفية التي ساعدتهم على الصمود، ومن بينها الإستثمار في أنظمة الطاقة المتجددة كإجراء ضروري لخفض نسبة الإنفاق على الطاقة، واستخدام التكنولوجيا مثل تطبيقات مراقبة الطاقة وتدابير الحفاظ على المياه لخفض تكاليف الإنتاج و'ضمان تَناسُب الإنتاج مع توافر الطاقة'. ومع ذلك، أفاد البعض بانخفاضٍ في الإنتاج والمبيعات، وشكَّك آخرون في إمكانات الطاقة المتجددة، مُفضِّلين خفض الإنتاج بدلًا من دفع تكاليف إضافية.

وعند سؤال المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة عن التدابير الإضافية المحتمل تنفيذها لتعزيز الأداء التجاري، سلّطت الضوء على أهمية التدريب حول المعرفة التقنية والمساعدة المقدّمة من الجمعيات والمنظّمات الإنمائية (المالية، والتقنية، وفي مجال كفاءة الطاقة، وغيرها)، والتي انخفضت إلى حد ما بسبب زيادة المنافسة في القطاع. وكما أوضح أحد المُستطلَعين، 'تتلقى بعض المناطق المصنّفة على أنها أكثر فقرًا دعمًا أكبر للمشاريع'. فضلًا عن ذلك، جرى اقتراح زيادة التواصل الشبكي والتعاون بين المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة والمزارعين على وجه التحديد لتعزيز بيئة الأعمال التجارية: 'نستطيع التوصل إلى بناء شراكات فعّالة تعزز التعاون مع المزارعين من خلال توفير فرص لتبادل الخبرات والدعم المالي اللازم'.

وأوصى المُستطلَعون بضرورة زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة حتى تتمكن منتجاتهم من المنافسة ودخول الأسواق اللبنانية.

وعند سؤال بعض الشركات عن الاحتياجات من الحكومة والتوقعات المستقبلية، أفادت بأن الوصول إلى تمويلٍ كافٍ وقطاعٍ مصرفي أكثر كفاءة هما أمران حاسمان لازدهار أعمالها. ووفقًا لعددٍ من الشركات، لطالما كان النمو الحالي مدفوعًا بإرادة شخصية للإستثمار من المدخرات الشخصية أو الأُسَرية، إلى جانب المساهمات الأساسية، والدعم، والمنح

المقدّمة من منظمات مختلفة، مثل بيريتيك، والبنك الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وغيرها. مع ذلك، يبقى هذا الاستثمار غير كافٍ ويعيق التوسيع المستمر لنطاق الأعمال التجارية. إضافة إلى ذلك، يمكن ربط الحاجة إلى خيارات تمويل كافية بتصريحات المُستطلَعين حول الحاجة إلى زيادة الأتمتة في خطوط الإنتاج وزيادة الإستثمار في الحلول الموفّرة للطاقة (خصوصًا لأغراض التدفئة والتبريد).

المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين

شكّلتْ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية تحدّياتٍ جديدة وهائلة للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في قطاع الطاقة. فقد شُلَّت قدرة هذه المؤسسات على الوصول إلى التمويل للإستثمارات مثل مشاريع الطاقة المتجددة أو مشاريع الكفاءة، إذ انخفضت النسبة الوطنية للائتمان الخاص إلى الناتج المحلّي الإجمالي من 110% قبل الأزمة إلى 6% فقط في الوقت الحالي.[69] وشكّلَ هذا الافتقار إلى رأس المال العائقَ الأكبر أمام النموّ، إلى جانب الحفاظ على الوظائف وخلقها لهذه المؤسسات.[70] وإذ واجهت الشركات تكاليف الطاقة المرتفعة، سُجِّلَت فورة عشوائية بحوالى 1000 ميغاواط من تركيبات الطاقة الشمسية الموزعة في غضون 3 سنوات فقط، وتسابقت الشركات للحصول على الحلول – ووُصِفَت 'طفرة الطاقة الشمسية' بأنها مدفوعة باتجاهات السوق.[71] ومع ذلك، تَرافقَ انتشار الطاقة الشمسية بمشاكل مثل نقص خيارات التمويل، وقيود المساحة، والإفتقار إلى الموظفين الماهرين، والمعدات دون المستوى المطلوب التي تم تركيبها من قِبل شركات غير مؤهلة.[72] فضلًا عن ذلك، لم تصدر الحكومة آليةً شاملة تسمح بجمع جميع الإدارات ذات الصلة معًا.[73]

قبل الأزمة الاقتصادية، كانت المنظمات الإنمائية والحكومية الدولية، مثل الإتحاد الأوروبي، ومنظمة 'ميرسي كوربس'، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكثر نشاطًا مع الحكومة اللبنانية، وشركة كهرباء لبنان، والجهات المعنّية الأخرى في القطاع، لدفع عجلة إصلاحات الطاقة في لبنان. وموّلت هذه المنظمات مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل تطوير خطوط الإرسال، وأنظمة قروض كفاءة الطاقة لتحسين القطاع.[74] ولكنْ، وبسبب الأزمات وعدم توافر التسهيلات الائتمانية أو القروض من القطاع المصرفي، أُحيلَتْ المشاريع إلى القطاع الخاص والمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، مع زيادة التركيز على اللامركزية. على سبيل المثال، يدعم الإتحاد الأوروبي برامج القطاع الخاص (مثل مشروع CEDRO) التي تركّز على رعاية الشركات الناشئة والإبتكار والمؤسسات الخضراء المتعلقة بالطاقة المستدامة.[75] ومع ذلك، حتى مع زيادة التركيز على القطاع الخاص وتنفيذ برامج مثل CEDRO، فإن القيود المالية الناجمة عن الأزمة جعلت العديد من الشركات الصغيرة غير قادرة على توفير متطلبات التمويل المشترك للمبادرات التي

69 مقابلة مع خبير في التمويل في مجال الطاقة (المُشارِك في المقابلات رقم 2، 2024).

70 مقابلة مع خبير في التمويل في مجال الطاقة (المُشارِك في المقابلات رقم 2، 2024).

71 مقابلات مع عضو في شبكة القطاع الخاص اللبناني، وموظف حكومي في وزارة الطاقة والمياه، وموظف حكومي في وزارة الاقتصاد والتجارة، (المُشارِكون في المقابلات رقم 5، 8، 12، 2024).

72 مقابلات مع طالب دكتوراه من جامعة كورنيل، وعضو في شبكة القطاع الخاص اللبناني، وصاحب مؤسسة متناهية الصغر/صغيرة/متوسطة، وموظف حكومي في وزارة الصناعة (المُشارِكون في المقابلات رقم 1، 5، 14، 15، 2024).

73 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الزراعة (المُشارِك في المقابلات رقم 13، 2024).

74 مقابلات مع مدير في منظمة تابعة للأمم المتحدة، وممثل إحدى الجهات المانحة الدولية، وممثل منظمة دولية (المُشارِكون في المقابلات رقم 4، 9، 10، 2024).

75 مقابلة مع ممثل إحدى الجهات المانحة الدولية (المُشارِك في المقابلات رقم 9، 2024).

تقودها الجهات المانحة، ما أدى إلى التركيز على الصناعات الأكبر حجمًا والتي تتمتع باستقرار مالي أكبر.[76]

سلَّطَ مقدّمو المعلومات الرئيسيون الضوء على أهمية تمويل إنماء المشاريع التي تستهدف المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة كأحد البدائل القليلة المتاحة لدعم القطاعات المختلفة لغاية تنفيذ أو اعتماد إصلاحات أكبر وسياسات داعمة للقطاعات.[77] مع ذلك، من المرجّح أن يتمّ توجيه أدوات الدّعم والمشاريع هذه إلى مؤسسات أكبر، وأكثر استقرارًا من الناحية المالية، ولديها نفوذ عالٍ وقدرة على تقاسم التكاليف مقارنةً بالمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة.

كذلك، تسببت الأزمة المالية في تقليص مشاركة هذه المؤسسات في مبادرات الطاقة المتجددة التي أطلقتها الوكالات الإنمائية. على سبيل المثال، في إطار مشروع الإتحاد الأوروبي للفترة الممتدة بين عامَي 2019 و2024 الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم منح لتقنيات الطاقة المتجددة والكفاءة المبتكرة، تَواصلَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع حوالي 40-50 جهة معنيّة، ولكن لم تتمكن سوى قِلة من الصناعات الكبيرة من المشاركة إذ واجهت المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة قيودًا اقتصادية ونقصًا في التمويل.[78] أما العقبات الأخرى فشملت الإفتقار إلى المعرفة حول إعطاء الأولوية لتدابير كفاءة الطاقة الأقل كلفةً قبل الاستثمار في الطاقة المتجددة، فضلًا عن الشواغل المتعلقة بالجودة والاستدامة مع بعض مورّدي ومُركبّي تكنولوجيا الطاقة المتجددة الذين يعملون في ظل طفرة غير مُنظَّمة في السوق.[79]

يُنظَر إلى القطاع الزراعي بوصفه قطاعًا مهمًا يمتلك إمكانات كبيرة ويشهد نموًا حاليًا.[80] أفاد أحد مقدّمي المعلومات الرئيسيين من وزارة الزراعة بأنهم يواجهون مجموعة من التحدّيات المرتبطة بتأثير أزمة الطاقة على المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي. ويفرض ارتفاع تكلفة المازوت، خصوصًا لأغراض الرّي، ضغوطًا على نفقات الإنتاج إلى جانب عوامل الإنتاج الزراعي الأخرى مثل الأسمدة والبذور. وللمساعدة في التغلّب على بعض هذه التحدّيات ، اتخذت وزارة الزراعة بالدرجة الأولى دورًا استشاريًا (قبل الأزمة)، ولا يمكنها اليوم سوى أن تسعى لإلقاء الضوء على أهمية تبنّي أفضل الممارسات الزراعية واعتماد التقنيات الجديدة لأساليب ريّ أكثر كفاءةً.[81] ومع ذلك، من الضروري أن تتدخل الدولة بشكل أكبر لناحية زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والسماح بمزيد من المنافسة للمنتجات المحلية.[82]

من ناحية أخرى، يواجه القطاع الصناعي في لبنان مجموعة من التحديات الخاصة به التي تفاقمت بسبب أزمة الطاقة والصعوبات التي يعانيها القطاع المصرفي منذ فترة طويلة. وأدّى الإفتقار إلى سياسة دعم واضحة منذ عام 2019 إلى تفاقم الأمور بالنسبة إلى القطاع، ما يؤكّد الحاجة إلى آليات

76 مقابلة مع مدير في منظمة تابعة للأمم المتحدة (المُشارِك في المقابلات رقم 4، 2024).

77 مقابلات مع خبير في التمويل في مجال الطاقة، وموظف حكومي في وزارة الصناعة، ومؤسسة زراعية تملكها امرأة (المُشارِكون في المقابلات رقم 2، 15، 20، 2024).

78 مقابلات مع مديرين في منظمات تابعة للأمم المتحدة (المُشارِكان في المقابلات رقم 4، 11، 2024).

79 مقابلات مع مدير في منظمة تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسة زراعية تملكها امرأة (المُشارِكان في المقابلات رقم 11، 17، 2024).

80 مقابلة مع مؤسسة زراعية تملكها امرأة (المُشارِك في المقابلات رقم 17، 2024).

81 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الزراعة (المُشارِك في المقابلات رقم 13، 2024).

82 مقابلة مع مؤسسة زراعية تملكها امرأة (المُشارِك في المقابلات رقم 17، 2024).

شفافة لدعم المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة والصناعات المختلفة. تحدّ القيود المالية من قدرة وزارة الصناعة على دعم الصناعة المحليّة بشكل مباشر، الأمر الذي دفع وزارة الصناعة إلى السعي للتعاون مع الممولين الخارجيين والقطاع الخاص، والانخراط مع الجهات المعنيّة، مثل جمعية الصناعيين اللبنانيين، ووزارة الاقتصاد والتجارة، في محاولة للتغلب على بعض التحدّيات التي يشهدها القطاع الصناعي في لبنان.[83]

ومع ذلك، تمَّ تطوير بعض السياسات والأدوات المالية وبرامج التدريب والمبادرات التكنولوجية قبل الأزمة وخلالها، بهدف تسهيل مشاركة المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في الإنتقال إلى طاقة بديلة. وشملَ ذلك خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP)، وخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP)، وأنظمة تصنيف الطاقة في المباني، وآليات التمويل المخصصة، وجهود بناء القدرات، بقيادة مؤسسات مثل المركز اللبناني لحفظ الطاقة[84] (LCEC). إضافة إلى ذلك، تمّ صوغ قانون جديد يلبّي احتياجات المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة ويهدُفُ إلى تطويرها، بانتظار تأليف حكومة جديدة لإقراره.[85]

ومن بين التطورات الرئيسية الأخيرة، إقرارُ القانون الجديد للطاقة المتجددة الموزعة عام 2023 (القانون 2023/318) الذي يسمح لأول مرة لهيئات القطاع الخاص، بما فيها المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، بإنتاج الطاقة المتجددة وبيعها، بما يَصِل إلى 10 ميغاواط، باستخدام الشبكة الوطنية مباشرةً، ما يفتح مجالات العمل في مختلف أجزاء سلسلة القيمة، مثل البناء والتشغيل والصيانة والإدارة.[86] وبينما واجهَ قانون الطاقة المتجددة الموزّعة تحدياتٍ في التنفيذ، مثل الحاجة إلى إنشاء هيئة تنظيم الطاقة، إلاّ أنّه اعتُبِر بمثابة خطوة محورية نحو تحفيز مشاركة المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في الإنتقال إلى طاقة بديلة.[87] وظهرت الخدمات المتخصصة، مثل مراقبة الجودة والرصد والتحقق بواسطة طرف ثالث، كأسواق متخصصة جديدة محتملة للمؤسسات التي تركّز على الطاقة.[88]

إضافة إلى ذلك، اتّصفَ الإنتقال إلى طاقة بديلة في لبنان بالمبادرات التي تقودها المجتمعات المحليّة والتي تركز على تمكين النساء والشباب. على سبيل المثال، ركزّت إحدى المبادرات على تدريب النساء على الوظائف في قطاعَيْ البناء والطاقة، واتسمت بالنجاح في هذا الصدد، إذ عثرَت عدة مُشارِكات على عملٍ في هذه المجالات. مع ذلك، واجهَ المشروع بعض التحدّيات، مثل الرفض من بعض الأحزاب الدينية والبلديات، ولم ينجح بنفس القدر في تسهيل وصول النساء إلى مناصب قيادية داخل هذه القطاعات.[89] ويتماشى ذلك مع الملاحظات الأوسع نطاقًا التي تفيد بأنه على الرغم من أن الانتقال إلى طاقة بديلة قد أوجدَ بعض الفرص، إلاّ أنّه لم يُحدِث تغييرًا جذريًا في التوازنات الراسخة بين الجنسين ضمن صفوف القوى العاملة والمناصب القيادية في قطاع الطاقة نفسه حتى الآن.[90]

83 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الصناعة (المُشارِك في المقابلات رقم 15، 2024).

84 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الطاقة والمياه (المُشارِك في المقابلات رقم 8، 2024).

85 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الاقتصاد والتجارة (المُشارِك في المقابلات رقم 12، 2024).

86 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الطاقة والمياه (المُشارِك في المقابلات رقم 8، 2024).

87 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الطاقة والمياه (المُشارِك في المقابلات رقم 8، 2024).

88 المصدر نفسه.

89 مقابلة مع أحد أعضاء مبادرة يقودها المجتمع المحلي وتركز على تمكين النساء والشباب (المُشارِك في المقابلات رقم 7، 2024).

90 مقابلة مع طالب دكتوراه، جامعة كورنيل (المُشارِك في المقابلات رقم 1، 2024).

فضلًا عن ذلك، وحتى خلال فترة ما قبل الأزمة، هناك تحدٍ كبير كانَ ولا يزال قائمًا بصورة أعمق اليوم، وهو يرتبط بالقطاع غير النظامي. فقد أفادت المعلومات بأنَّ ما بين 45% و70% من النشاط الاقتصادي في لبنان يحصل بشكل غير نظامي من دون دفع الضرائب والرسوم، ما يقوّض القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة النظامية التي تدفع الضرائب والتي واجهت تكاليف تشغيلية أعلى بنسبة تتراوح بين 30% و40% مقارنةً بالمؤسسات غير النظامية، ناهيك عن التأثير الشديد على إيرادات الدولة وميزانيتها.[91] فضلًا عن ذلك، لا تزال مسألة توحيد المعايير وتنفيذ الأنظمة تُشكّل تحديًا لقطاع الطاقة. وفي ما يتعلق بمعايير الطاقة الشمسية، هناك جزء من المعايير الإلزامية، وهناك معايير أخرى ستصبح إلزامية من خلال إصدار مرسوم.[92] ومن بين المعايير الإلزامية، نذكر المرسوم رقم 6997 بشأن معايير الطاقة الشمسية.

ولا يزال التمويل يُشكّل التحدّي الرئيسي أمام المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة التي تهدُفُ إلى تبنّي تقنيات الطاقة النظيفة مثل أنظمة الطاقة المتجددة. وفي خضم التحدّيات، تمَّ تحديد بعض الفرص الناشئة لمشاركة هذه المؤسسات في الإنتقال إلى طاقة بديلة. وحَظِيَ القطاع الرقمي باهتمامٍ خاص باعتباره وسيلة رئيسية توفر للشباب المتعلمين والنساء فرصًا في الخدمات المُراعية لاعتبارات الطاقة، مثل التسويق الرقمي، والترجمة، وتصوير الفيديو، ومنصات المبيعات عبر الإنترنت.[93] إضافةً إلى ذلك، أفادت بعض الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بأن جودة الموارد البشرية تجعل لبنان قادرًا على المنافسة، وأن الدخول إلى أسواق جديدة، أو تعزيز عملياتها الحالية في الخارج، يُعَدُّ عنصرًا من العناصر الرئيسية للتكيف أثناء الأزمة.[94] ولقد اعتادت الشركات على الإعتماد على نفسها والصمود في مواجهة التحدّيات في ظل غياب دعم الدولة.

ويُظهِر القطاع الزراعي إمكانات لتبنّي تقنيات جديدة، مثل نظام الزراعة الكهروضوئية، إذ من شأنها تحويل الإستخدام الكثيف الحالي لأنظمة الطاقة الشمسية التقليدية إلى أنظمة تتكامل بشكل أفضل مع عملية الزراعة.[95] وشملت الاحتياجات الإضافية للقطاع والفرص التمكينية المحتملة ومسارات الإنتقال التي أبلغ عنها مختلف مقدّمي المعلومات الرئيسيين، ما يلي: أ) تنويع المشهد التكنولوجي لتبنّي حلول الطاقة المتجددة للصناعات والمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة (مثل الطاقة الحيوية)، مع تطوير القدرات المهنية المحلية لدمج هذه الأنظمة بشكل مستدام،[96] ب) الاستفادة من الإزدهار المدفوع من السوق في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطابع التوزيعي لأصول توليد الطاقة الحالية من أجل الإنتقال إلى الشبكات الذكية وتعزيز شبكة النقل والتوزيع لتحسين كفاءة وموثوقية قطاع الطاقة بشكل عام، ج) زيادة سعة تخزين الطاقة من خلال الاستفادة

91 مقابلات مع أحد أعضاء شبكة القطاع الخاص اللبناني، وموظف حكومي في وزارة الاقتصاد والتجارة، وممثل عن شركة تُعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المُشارِكون في المقابلات رقم 5، 12، 24، 2024).

92 مقابلة مع موظف حكومي في مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (المُشارِك في المقابلات رقم 16، 2024).

93 مقابلة مع ممثل إحدى المنظمات الدولية (المُشارِك في المقابلات رقم 10، 2024).

94 مقابلات مع ممثلين عن شركات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المُشارِكان في المقابلات رقم 22، 23، 2024).

95 مقابلة مع موظف حكومي في وزارة الزراعة (المُشارِك في المقابلات رقم 13، 2024).

96 مقابلة مع مدير في منظمة تابعة للأمم المتحدة (المُشارِك في المقابلات رقم 4، 2024).

من الطاقة الكهرومائية والاستفادة من المساحات الطبيعية الجبلية في لبنان. ويأتي ذلك مع ضرورة تكيُّف مؤسسة كهرباء لبنان مع المشهد المتغيّر للطاقة من خلال التركيز على الرقمنة، واللامركزية، والمرونة من أجل دعم مجال الانتقال إلى طاقة بديلة.[97]

باختصار، في حين سمحت فترة ما قبل الأزمة لبعض السياسات والمبادرات بتسهيل مشاركة المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في الانتقال المستدام إلى طاقة بديلة، إلّا أنّ الأزمة الاقتصادية خلقت ظروفًا صعبةً للغاية، مثل الإفتقار إلى التمويل، وتكاليف التشغيل المرتفعة، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير النظامي المنتشر.

أشارَ المُشارِكون في الاستطلاع بشكل متكرر إلى ضرورة التغلب على قيود التمويل باعتبارها الأولوية الأكبر لإطلاق إمكانات هذه المؤسسات كمحرك لتعزيز الإنتقال نحو طاقة بديلة في لبنان. ومع ذلك، ظهرت أيضًا فرصٌ جديدة في مجالات مختلفة مثل الرقمنة، والتجارة الإلكترونية، واستثمارات الطاقة المتجددة الموزعة التي يتيحها الإطار القانوني الجديد، ونماذج الشبكة الصغيرة الهجينة المحليّة التي تساهم في إحياء المؤسسات المحلية. ومن المحتمل أن يفتح ذلك المجال لتطبيقات وأنشطة اقتصادية جديدة في مختلف المجالات، مثلًا: أ) بناء القدرات المهنية لتلبية متطلبات الإنتقال إلى طاقة بديلة، ب) اعتماد تقنيات إضافية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مثل الغاز الحيوي، والرياح، والطاقة الشمسية المركّزة، والطاقة الحرارية الأرضية، ومضخات الحرارة، ج) الحلول والتطبيقات الرقمية، مثل الشبكات الذكّية وأنظمة إدارة موارد الطاقة الموزعة.

قد تحمل هذه المسارات خصائص النموّ والتطور التكافلي بين المشهد الاقتصادي ومجال الطاقة في لبنان من ناحية، والمؤسسات المحلية المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى. يمكن الاستفادة على النحو الأمثل من الخبرات والقدرات الموجودة في مجالات التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات الطاقة لتحويل تداعيات الأزمة الحرجة، البنيوية والإجتماعية والإقتصادية، إلى فرص للإنتقال المعزز والسريع إلى نظام مستدام للطاقة (يمكن للحلول الرقمية أن تساعد المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في تقليل بصمتها الكربونية).[98] فمن شأن هذا السيناريو أن يُنشِئ حلقة إيجابية بين نموّ المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، وتطوير نظام الطاقة، والتنمية الاقتصادية، والدعم الاجتماعي والبيئي.

97 مقابلات مع طالب دكتوراه، جامعة كورنيل، ورئيس منظمة غير حكومية تعمل في قطاع الطاقة المتجددة، وموظف حكومي في وزارة الطاقة والمياه (المُشارِكون في المقابلات رقم 1، 3، 8، 2024).

98 مقابلة مع ممثل شركة تُعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الحلول الرقمية (المُشارِك في المقابلات رقم 23، 2024).

VII المناقشة

إنَّ النتائج المستمدة من البيانات الكميّة التي جُمِعَت من خلال مسح على مستوى المؤسسات، والرؤى النوعية المُستخلَصة من حلقات النقاش المركزة والمقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، تُقدِّم معلوماتٍ قيّمة حول التحدّيات والفرص التي تواجه المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة العاملة في سياق الإنتقال إلى طاقة نظيفة في لبنان. في مواجهة أزمات الاقتصاد والطاقة المتفاقمة، تأثرت بيئة الأعمال التجارية بشكلٍ مباشر، ما خلقَ مجموعة من التحدّيات الجديدة أمام هذه المؤسسات في مختلف القطاعات. ومع ذلك، لا تزال بعض هذه المؤسسات قادرة على الصمود، وقابلة للتكيّف، وفي رصيدها مخزونٌ كافٍ من الإبتكار الذي يُخوّلها لإعادة تثبيت موقعها بين المؤسسات 'المزدهرة' وسط هذه المصاعب كلها. وتُشير النتائج الرئيسية إلى عدة مستويات من التدخلات السياساتية التي قد تُمثِّل أدوات فعّالة للعمل نحو تمكين المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة من أجل تجاوُز التحديات القائمة في الاقتصاد، والطاقة، والمجتمع.

يقف لبنان اليوم عند منعطف حرج في مسار الانتقال إلى طاقة بديلة، وبالتالي يبرز الدور الذي يمكن أن تؤدّيه المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في هذا المستقبل. ستؤثر القرارات السياساتية المتخذة اليوم على ما ستبدو عليه البلد لمدة عقد من الزمن على الأقل. ومن بين الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمة المستمرة، نذكر الحاجة إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية، أي الصناعة والزراعة، لتأدية دور أكبر في الاقتصاد. فتعزيز المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، وتهيئة البيئة المناسبة لها لإطلاق عجلة الإبتكار، يندرجان في هذا الاتجاه نفسه. وعلى الرغم من أن بعض هذه المؤسسات استطاعت إيجاد الفرص للنموّ خلال الأزمة، إلّا أنّ الفوائد المتراكمة قد تلاشت مع استمرار التضخم المُفرِط. بالتالي، فإن بيئة الأعمال الحاليّة لن تكون داعمة ولن تخلق فرصًا مستدامة.

كانَ العمل في سيناريو الأزمة هو الاتجاه السائد لدى أغلب المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان. فالإقتصاد السياسي للبلد وإطاره الإنمائي الفريد بعد الحرب الأهلية يُمثِّلان جانبًا من الجوانب الرئيسية التي تكمن وراء الصعوبات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي كانت ولا تزال مستمرة كجزءٍ من الوضع 'المعتاد' للقيام بالأعمال. تمحورَ الإنماء بالدرجة الأولى حول القطاع المصرفي والعقاري والخدماتي خلال تلك الفترة (قبل عام 2019)، مع التركيز على توسيع القطاع الخاص ودمجه في الإقتصاد العالمي، ما أدّى إلى زيادة أوجه عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية، إذ خُصِّصت منافع السياسات إلى حد كبير للنُخب السياسية والإقتصادية في المجتمعات الطائفية من خلال برامج الخصخصة المتعددة والتخصيص الزبائني لعقود الدولة.

بالنسبة إلى غالبية ما يسمى بالمؤسسات المستقلة المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة، كانَ عليها أن تتكيّف وتبتكِر في عملياتها اليومية في مواجهة الصعوبات الناجمة عن البيئة الاقتصادية الكليّة والسياسية. وتشمل أبرز هذه القضايا: السياق الاقتصادي الكلّي الذي يوفّر القليل من الفرص للإزدهار، والفجوة الكبيرة في المهارات، والوصول المحدود إلى الائتمان، والخدمات الحكومية غير الكافية، والبنية التحتية غير الموثوقة، وصعوبة ممارسة الأعمال (التسجيل، والضرائب، والتأمين، والاقتصاد غير النظامي)، والوصول المحدود إلى الأسواق العالمية، والتعرّض للإضطرابات المناخية أو الاجتماعية المستمرة. في هذا السياق، اعتُبرت المنظمات الإنمائية الدولية، والدعم من المغتربين ودول الخارج، إلى جانب مجموعة مختارة من السياسات الحكومية (دعم الشركات الناشئة/الحاضنات، واستراتيجيات تطوير المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة من قِبل الوزارات المحليّة، وغيرها) ذات أهمية قصوى لضمان صمود العديد من الشركات واستمراريتها، حتى في مواجهة التحدّيات الهيكلية.

وتفاقمت هذه التحدّيات الهيكلية والإقتصادية الكلّية بسبب الأزمة الإقتصادية والمصرفية، وجائحة كوفيد19-، والنزاع القائم بين روسيا وأوكرانيا، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى تزايد حدة الصعوبات فحسب، بل أدّى إلى تقليص الجهود الحكومية والدولية التي كانت أساسية لدعم استدامة القطاع أيضًا.

إن هذه التحديات المتعددة الأبعاد تعني أنّ أي سياسة شاملة بشأن المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة والإنتقال إلى طاقة بديلة يجب أن تأخذ في الحسبان آليات التمويل المتكاملة، والإصلاحات التنظيمية، ومبادرات بناء القدرات، واستراتيجية التصدير، وإنشاء الأسواق، والتعاون بين الجهات المعنية لتعزيز الإبتكار، والقدرة على الصمود، والاستدامة في هذا القطاع. وتؤكد نتائج البحث على مدى أهمية هذه المؤسسات في عملية الإنتقال إلى طاقة نظيفة. فإشراك هذه المؤسسات كشركاء فاعلين في هذا الإنتقال من شأنه أن يُتيح للبنان إطلاق العنان لروح المبادرة الكامنة في هذه المؤسسات، إلى جانب القدرة على الإبتكار والمرونة، لتحقيق نمو اقتصادي متين، وخلق فرص العمل، وتمهيد الطريق نحو تنمية مستدامة بيئيًا.

VIII التوصيات

كشفت أبحاثنا عن صورة متناقضة ظاهريًا للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة في لبنان، إذ تتخبّط من أجل تجاوز سلسلة من الأزمات. فمن ناحية، سلّطت الدراسة الضوء على المسائل الهيكلية والتحدّيات والعوائق التي يتعين على المؤسسات المذكورة التعامل معها على المستويات السياساتية والمالية والمؤسسية، بينما أظهرت من ناحية أخرى قدرتها على التكيّف والإبتكار وتحقيق النجاح حتى في أصعب الظروف.

يتم التعامل مع هذه المسائل الهيكلية عادةً باستخدام النهج التقليدي الهَرَمي من خلال طرح أدوات تنظيمية ومالية رفيعة المستوى، غير أن هذا النهج لا ينجح في معالجة التحدّيات التي تواجهها هذه المؤسسات على أرض الواقع.

نتيجةً لذلك، أصبح من الواضح أن: أ) تعزيز الإطار التنظيمي، ب) خلق نماذج تمويل مبتكرة تلبي احتياجات المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد، ج) زيادة القوى العاملة الماهرة من خلال الاستثمار في برامج التدريب وبناء القدرات، د) تمكين الشباب وزيادة تبادل المعرفة، هـ) تعزيز التعاون بين المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة ومع الجهات المانحة والمنظمات الدولية؛ كلّها قضايا سياساتية جوهرية باتَ من الضروري معالجتها أكثر من حقبة ما قبل الأزمة.

ومع ذلك، ينبغي لهذه الأدوات السياساتية أن تأخذ في الحسبان أيضًا الحقائق الناشئة الحالية، فضلًا عن وضع لبنان في السياق الأوسع لمسار الإنتقال إلى طاقة بديلة الذي يحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، تستند هذه الدراسة إلى الأبحاث القائمة وتُكمِّلها باقتراح تدابير استراتيجية من شأنها أن تُسهم في تطوير قدرات المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة والنهوض بقطاع الطاقة في لبنان.

- **توسيع نطاق الدعم لأنظمة الطاقة المتجددة الموزعة**

رغم أن المشاريع البلدية الموزعة قدّمت مثالًا ممتازًا للعمليات التي تقودها المجتمعات المحليّة، يجب توسيع نطاق السياسات الداعمة لمثل هذه المبادرات من أجل توفير التمويل الكافي، والمساعدة التقنية، وضبط الجودة ومراقبتها، وإبرام الشراكات بين الشركات المحليّة والسكان. وصحيحٌ أن قانون الطاقة المتجددة الموزعة المُعتمَد يمثّل خطوةً في الإتجاه الصحيح، إلاّ أنّه لا يكفي وحده لدعم عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية الشاملة.

- **تغيير مسار الاستراتيجيات**

لا بد من تحويل الاستراتيجيات من قطاع الخدمات والقطاع المالي إلى قطاعات أكثر إنتاجية في مسار ذكي مناخيًا من خلال تمكين قطاعات الزراعة، والأغذية الزراعية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات (التحول الرقمي والتكنولوجيا). وتشكّل القدرة التقنية لمقدمي الحلول المحلّيين الذين شملهم هذا البحث ركيزةً أساسية لتعزيز عملياتهم بشكل ملحوظ، خصوصًا على صعيد إمدادات الطاقة (بدائل موثوقة بكلفة أقل)، وعلى صعيد استهلاك الطاقة وتشغيلها (تطبيق التكنولوجيا لتحقيق الفائدة القصوى من الموارد، وتحسين التقنيات الزراعية والفلاحيّة، وبرمجيات إدارة الموارد وأنظمتها، وإدارة الطلب، والقياس الذكي، والتخزين المتكامل)،

إضافة إلى بناء قدراتهم لتمكينهم من دخول سوق التصدير تدريجيًا. تحتاج هذه القطاعات إلى الاستفادة من المعرفة الحالية والسعي للتعاون في ما بينها، وتحديدًا في مجالات التحول الرقمي وتبنّي التكنولوجيا.

- **استعادة الثقة والتعامل مع القطاع غير النظامي**

لا يمكن تهيئة البيئة المناسبة لنمو مستدام للمؤسسات المتناهية الصِّغَروالصغيرة والمتوسطة في لبنان في ظل الظروف غير الطبيعية الحالية التي يمر بها البلد منذ الإنهيار الاقتصادي. ويُعَدّ حل مسائل الإقتصاد الكلّي الرئيسية أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار، وضمان وضع المالية العامة على مسار مستقر، وتجنب المزيد من الحلول المؤقتة التي تؤخّر ببساطة أي نوع من الحلول الحقيقية. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون إعادة هيكلة القطاع المصرفي على رأس الأولويات من أجل استعادة الثقة وفتح مسارات مستقبلية للتمويل الأخضر وفرص الإستثمار، والبدء في التخطيط للإنتقال الأخضر المستدام والمرن.

فضلًا عن ذلك، يشكّل التعامل مع الإقتصاد غير النظامي أولويةً أخرى لكل من الحكومة وأصحاب الشركات. ونظرًا للتأثير السلبي الواضح الذي يخلّفه الاقتصاد غير النظامي على كل من إيرادات الحكومة والقطاع الرسمي الذي يضم المؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة (بسبب المنافسة غير المشروعة)،[99] فإن معالجة هذا الأمر باستخدام أدوات تنظيمية استراتيجية من شأنه أن يخلق فوائد تعود بمنافع متعددة على الإقتصاد ككل. من الناحية العملية، يمكن العمل مثلًا على إيجاد حوافز للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة لحثّها على الانضمام إلى الإقتصاد الرسمي، مثل الإعفاءات الضريبية للمؤسسات المتناهية الصِّغَر، وتسهيل الوصول إلى مرافق الائتمان الرسمية، وزيادة الوصول إلى الأسواق الرسمية للمنتجات والخدمات، وخلق فرص التواصل والمنصّات للمؤسسات المتناهية الصِّغَر والصغيرة والمتوسطة لربطها بالشركات الرسّمية والهيئات الحكومية والجهات المعنّية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف في القطاع غير النظامي لا تحظى بالحماية نفسها التي تحظى بها الوظائف الأخرى، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالنساء والشباب.

- **بناء القدرات لتقييم المخاطر المناخية**

بعيدًا عن اعتبارات الإقتصاد الكلّي والقطاع المصرفي، من الضروري أن نأخذ في الحسبان تأثير المناخ على الإقتصاد ككل وعلى القطاعات الفردية، وهي مسألةٌ ما زالت حتى الآن لا تلقى الإهتمام الكافي. ومن الضروري أيضًا بناء القدرات المحلّية من أجل تمكين موظفي القطاع العام والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لإجراء تقييم واقعي للمخاطر الناجمة عن المناخ وأخذ التأثيرات المرتبطة بها بعين الاعتبار أثناء وضع الخطط المستقبلية.

99 لبنان هو أحد البلدان القليلة جدًا التي ليس لديها قانون مُطبَّق لتنظيم المنافسة.

الملحق رقم 1

الجدول رقم 1 **قائمة مقدّمي المعلومات الرئيسيين**

الشخص الذي أُجريت معه المقابلة	مجال العمل/المؤسّسة	تاريخ إجراء المقابلة (الشهر/اليوم/السنة)
1	طالب دكتوراه، جامعة كورنيل	2024/8/3
2	خبير في مجال تمويل الطاقة	2024/15/3
3	رئيس منظمة غير حكومية ناشطة في قطاع الطاقة المتجددة	2024/4/4
4	مدير في منظمة تابعة للأمم المتحدة	2024/5/4
5	شبكة القطاع الخاص اللبناني– 'ارث تكنولوجيز'	2024/17/4
6	مدير في منظمة تابعة للأمم المتحدة	2024/23/4
7	عضو في مبادرة مجتمعية تركز على تمكين المرأة والشباب	2024/7/5
8	موظف حكومي في وزارة الطاقة والمياه	2024/7/5
9	ممثل عن جهة مانحة دولية	2024/17/5
10	ممثل عن منظمة دولية	2024/22/5
11	مدير في منظمة تابعة للأمم المتحدة	2024/23/5
12	موظف حكومي في وزارة الاقتصاد والتجارة	2024/30/5
13	موظف حكومي في وزارة الزراعة	2024/31/5
14	صاحب مؤسسة متناهية الصِّغَر/صغيرة/متوسطة	2024/31/5
15	موظف حكومي في وزارة الصناعة	2024/5/6
16	موظف حكومي في مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية	2024/11/6
17	مؤسسة زراعية، تستخدم الطاقة المتجددة، تعود ملكيتها لنساء	2024/24/6
18	مؤسسة زراعية، تستخدم الطاقة المتجددة، تعمل فيها 4 سيدات بدوام جزئي	2024/26/6
19	مؤسسة زراعية، لا تستخدم الطاقة المتجددة، شركة عائلية	2024/27/6
20	مؤسسة زراعية، تستخدم الطاقة المتجددة، تعود ملكيتها لنساء	2024/27/6
21	مؤسسة زراعية، لا تستخدم الطاقة المتجددة، ولا تملكها نساء	2024/28/6
22	شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خدمات استثمارية لمشاريع الطاقة المتجددة	2024/4/7
23	ممثل شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتُعنى بتقديم الحلول الرقمية	2024/8/7
24	ممثل شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتُعنى بتقديم خدمات البيانات والإنترنت	2024/10/7

LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies